التقرير الوطني لدولة قطر
بشأن التنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين
خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٩

الفهـــرس

الصفحة

القسم الأول: الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق خلال السنوات الخمس الماضية والأولويات الجديدة والناشئة في المستقبل ٦

أولاً: أهم الإنجازات والتحديات والعوائق في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مدى السنوات الخمس الماضية ٦

ثانياً : سن التشريعات والقوانين لتحقيق المساواة في حقوق النساء والرجال للوصول إلى المصادر الاقتصادية والإنتاجية ٧

ثالثاً: خطط الدولة التنموية لتشجيع عمل المرأة وحقها في العمل ٩

رابعاً: إنجازات الدولة في السنوات الخمس الأخيرة في مجال تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار: ١١

خامساً: الأولويات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الأخيرة لزيادة تمكين المرأة من التعبير والمشاركة في صنع القرار في وسائل الاعلام بما في ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) ١١

سادساً: إنجازات وأولويات دولة قطر الجديدة والمستقبلية في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار تنفيذ منهاج بيجين ١٣

سابعاً : إنجازات دولة قطر خلال السنوات الخمس الأخيرة في مجال تعزيز المؤسسات الوطنية للمساواة بين الجنسين ١٦

ثامناً: الأولويات التي اتخذتها دولة قطر في السنوات الخمس الأخيرة لإقامة السلام والحفاظ عليه، وتشجيع المجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها أحد من أجل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن ١٧

تاسعاً : الإنجازات التي حققتها دولة قطر في السنوات الخمس الأخيرة لزيادة قيادة المرأة وتمثيلها والتدابير المتخذة لتولي المرأة المناصب القيادية ومشاركتها في وضع الحلول واقامة السلام والعمل الانساني ١٩

عاشراً: إنجازات الدولة في السنوات الخمس الأخيرة في مجال تعزيز المساءلة القضائية وغير القضائية عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من الاعمال الإنسانية أو الاستجابة ٢٠

للأزمات:

إحدى عشر: إنجازات دولة قطر خلال السنوات الخمس الأخيرة للقضاء على التمييز ضد حقوق الأطفال الإناث وانتهاكها ٢٠

إثنى عشر: الإنجازات التي حققتها الدولة في السنوات الخمس الأخيرة لإدماج المنظورات والاهتمامات المتعلقة بالجنس في السياسة البيئية ٢١

القسم الثاني : التدابير المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الأثنى عشر لمنهاج بيجين خلال السنوات الخمس الأخيرة ٢٤

أولاً : التدابير والإجراءات التي اتخذتها دولة قطر في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساواة بين الجنسين عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الأثنى عشر لمنهاج بيجين ومنها ما يتعلق بدور المرأة في العمل بأجر والعمالة ٢٤

ثانياً : تعزيز البيئة المؤاتية لتمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ٢٦

ثالثاً : الاجراءات التي اتخذتها دولة قطر في السنوات الخمس الأخيرة للاعتراف بتوزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتعزيز التوفيق بين الأسرة والعمل ٢٧

رابعاً : التدابير والإجراءات التي اتخذتها دولة قطر في الخمس السنوات الأخيرة للحد من القضاء على الفقر بين النساء والفتيات ٢٨

خامساً: التدابير والإجراءات التي اتخذتها دولة قطر في السنوات الخمس الأخيرة لتحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات ٢٩

سادساً: الاجراءات التي اتخذتها دولة قطر في السنوات الخمس الأخيرة لتحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات ٣٠

سابعاً : التدابير و الاجراءات التي اتخذتها دولة قطر في السنوات الخمس الماضية لدمج منظور المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج للحد منم مخاطر الكوارث، ومقاومة المناخ والتخفيف من تأثيراته ٣١

ثامناً: إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات كأولوية رئيسية في الخطة الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٣٢

القسم الثالث: العمليات والآليات الوطنية المتعلقة بتنفيذ ورصد إعلان ومنهاج بيجين والمتعلقة بخطة عمل التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ٣٣

أولاً: تعزيز تولي المرأة للأدوار القيادية ومشاركة المرأة التامة وعلى قدم المساواة في صنع القرار في جميع مجالات التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ٣٣

ثانياً : تشجيع العمليات المراعية للمنظور الجنساني في جميع البيانات ومتابعتها واستعراضها ٣٤
ثالثاً : آليات بشأن تعزيز الترتيبات المؤسسة الوطنية ٣٥
رابعاً : السياسات الاجتماعية في دولة قطر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ ومدى ارتباطها بتنفيذ منهاج بيجين في دولة قطر ٣٦
خامساً : آليات تسريع تقدم المرأة والفتاة في دولة قطر على مدى السنوات الخمس الماضية ومدى ارتباطها بتنفيذ منهاج بيجين ٣٧
سادساً : تعميم المنظور الجنساني في سياق خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من أجل ضمان تكامل اعتبارات المساواة بين الجنسين في التنفيذ عبر كافة الأهداف والغايات لتنفيذ اعلان ومنهاج بيجين ٢٠٣٠ ٣٨
سابعاً: الاليات الوطنية في دولة قطر التي اتخذتها الدولة خلال السنوات الخمس الماضية للقضاء على أشكال العنف ضد النساء والفتيات وأولويات العمل لتنفيذ إعلان ومنهاج بيجين ٣٩
ثامناً : العمليات والآليات الوطنية التي اتخذتها دولة قطر الأولوية في السنوات الخمس الأخيرة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات ومدى ارتباطها بتنفيذ منهاج بيجين ٤٠
تاسعاً : الاستراتيجيات الوطنية التي استخدمتها دولة قطر في السنوات الخمس الأخيرة لمنع العنف ضد النساء والفتيات ومدى ارتباطها بتنفيذ منهاج بيجين ٤٢
عاشراً : الاجراءات التي اتخذتها دولة قطر في السنوات الخمس الأخيرة لمنع العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له والذي تيسره التكنولوجيا (التحرش الجنسي عبر الانترنت والمطاردة عبر الانترنت والمشاركة غير الرضائية للصور الحميمة)، ومدى تنفيذ منهاج بيجين ٤٦
إحدى عشر: الإجراءات التي اتخذتها دولة قطر في السنوات الخمس الأخيرة لمعالجة تصوير النساء والفتيات و/ أو التمييز و/ أو التحيز ضد المرأة في وسائل الاعلام ٤٨
اثنى عشر: الآليات التي اتخذتها الدولة خلال السنوات الخمس الماضية والتي تم تصميمها خصيصاً للتصدي للعنف ضد مجموعات معينة من النساء اللواتي يواجهن اشكالاً متعددة من التمييز ٤٨
ثالث عشر: أولويات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومدى ارتباطها بتنفيذ منهاج بيجين ٤٨

رابع عشر: الآليات الرسمية القائمة لمختلف الجهات المعنية للمشاركة بدولة قطر في تنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ٤٩

خامس عشر: رصد التقدم المحرز في اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بدولة قطر خلال السنوات الخمس الأخيرة ٤٩

القسم الرابع: التقدم المحرز بشأن البيانات المصنفة حسب الجنس وإحصاءات الجنسين خلال السنوات الخمس الأخيرة وربط عملية تنفيذ منهاج بيجين بالتنفيذ المستجيب لمنظور المساواة بين الجنسين لخطة عمل التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ٤٩

القسم الأول : الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق خلال السنوات الخمس الماضية والأولويات الجديدة والناشئة في المستقبل

أولاً: أهم الإنجازات والتحديات والعوائق في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مدى السنوات الخمس الماضية:

واصلت دولة قطر اهتمامها المتزايد بحقوق الإنسان، واتخذت في هذا الصدد التدابير التشريعية والقانونية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال تلك الحقوق وتوفير الوسائل الكفيلة بتأصيلها وتطويرها وتحديثها في إطار التنمية الاجتماعية المتكاملة، وأن هذا الاهتمام استند إلى مرجعيات وطنية على رأسها الدستور الدائم لدولة قطر ورؤيتها الوطنية ٢٠٣٠، واستراتيجية التنمية الوطنية الأولى (٢٠١١-٢٠١٦)، واستراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢)، حيث تشكل هذه المرجعيات بيئة داعمة وراسخة لتنفيذ حقوق الإنسان وفق النهج الذي نادت به المعاهدات والاتفاقيات الدولية. ويعد من تلك الإنجازات في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مدى السنوات الخمس الماضية ما يلي:

- تعميم المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الحكومية على كافة المستويات.
- لا تألوا دولة قطر جهداً في سبيل توفير العيش الكريم لمواطنيها والقائمين على أراضيها من المقيمين من مختلف الجنسيات، حيث وضعت السياسات التي تضمن تحقيق التنمية المستدامة للمواطن القطري، متضمنة الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتنمية والتي تهدف إلى تحويل دولة قطر إلى دولة قادرة على الحفاظ على التنمية المستدامة وتوفير مستوى معيشة عال للأجيال الحالية والقادمة.
- كما أن السياسات الوطنية للدولة تعبر عن الوجه الإنساني والاجتماعي للتنمية، وتضع في قمة أولوياتها الاستراتيجيات اللازمة التي تلبي احتياجات المواطنين الضرورية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكل ذلك جنباً إلى جنب مع إعمال قواعد الشفافية في التعامل ومحاربة الفساد بجميع صوره للوصول إلى الحكم الرشيد.
- وتؤكد الدولة إيمانها الراسخ بأهمية دور كافة فئات المجتمع في تحقيق التنمية، وأنها أولت اهتماماً خاصاً بالنساء، وتبذل جهوداً مستمرة للنهوض بهم، وتفعيل دورهم وتشجيع مبادراتهم، وتوفير البيئة الملائمة لتمكينهم، إذ أولت دولة قطر اهتماماً متزايداً بحقوق الإنسان، حيث قامت الدولة بتعميم المنظور الجنساني في سياساتها، وبرامجها الحكومية، ومن ضمن هذه السياسات والاستراتيجيات ما يلي:

- استراتيجية قطاع سوق العمل (٢٠١١ -٢٠١٦)، والتي تهدف إلى تأمين عمالة ذات كفاءة قادرة على إنجاز وتحقيق أولويات التنمية الوطنية.
- استراتيجية قطاع سوق العمل (٢٠١٨-٢٠٢٢)، والتي تهدف إلى تحقيق سوق عمل تنافسي يمكن جميع سكان قطر من المشاركة في التنمية وبناء مجتمع مزدهر وتلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة من خلال مشاركة فعّالة للعاملين في سوق العمل وتحقيق إنتاجية مرتفعة واستقطاب واستبقاء عمالة عالية المهارة، ونظام معلومات حديث وشفاف يوفر البيانات عن جانبي العرض والطلب للتوظيف والتدريب.

- استراتيجية قطاع التماسك الأسري وتمكين المرأة (٢٠١١-٢٠١٦)، والتي تهدف إلى:
  - تعزيز تماسك الأسرة.
  - ترشيد استخدام العمالة المنزلية وتحجيم آثارها.
  - خفض عدد حالات العنف المنزلي وتوفير الحماية والدعم للأسر المتأثرة بالعنف.
  - إنشاء نظام دعم فعّال للأسر التي تعيش في أوضاع خاصة، كالأسر التي ترعى المعاقين أو المسنين.
  - دعم وتمكين الأسر الضعيفة اقتصادياً واجتماعياً والتشجيع على المزيد من روح المسؤولية المالية وخفض المديونية لدى الأسر القطرية.
  - دعم ومساندة المرأة لتحقيق التوازن ما بين مسؤوليات العمل والأسرة.
  - العمل على تمكين المرأة في جميع المجالات، ولاسيما في المجالات السياسية والاقتصادية.
- الاستراتيجية الوطنية للصحة (٢٠١٨-٢٠٢٢) والتي تهدف إلى تحقيق: صحة أفضل، رعاية أفضل، قيمة أفضل. وترتبط استراتيجية قطر للصحة العامة ٢٠١٨-٢٠٢٢ بشكل وثيق مع البعد الصحي (صحة أفضل) تأكيداً على أنّ صحة السكّان مسؤولية الجميع وبهدف رفع الحالة الصحية للجميع وذلك من خلال تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض، الأمراض وأولت النساء اهمية من خلال نساء بصحة جيدة من أجل حمل صحي حيث توفر خدمات رعاية صحية عالية الجودة في جميع المراحل المختلفة للحمل والوضع وما بعد الولادة. وترتبط الاستراتيجية الجديدة بأهداف الاستراتيجية الوطنية للصحة (٢٠١١ – ٢٠١٦)، والتي هدفت إلى إحداث تغييرات في نظام الرعاية الصحية، وتقديم رعاية صحية شاملة فعالة ومعقولة التكلفة على مستوى عالمي ومتاحة للجميع مع الأخذ في الاعتبار احتياجات مختلف فئات المجتمع من الرجال والنساء والأطفال.
- الاستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية (٢٠١٣- ٢٠١٨)، والتي تهدف إلى مواجهة ومعالجة التحديات الصحية المستقبلية من خلال توفير نظام رعاية صحية شامل عالي المستوى. استراتيجية التعليم والتدريب (٢٠١١-٢٠١٦)، والتي تهدف إلى تحقيق نظام تعليمي يرقى إلى مستوى الأنظمة التعليمية العالمية من خلال توفير مناهج تعليم وبرامج تدريب تستجيب لحاجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، وفرص تعليمية وتدريبية عالية الجودة تتناسب مع طموحات وقدرات كل فرد، وبرامج تعليم مستمرة ومتاحة للجميع.
- استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية (٢٠١١-٢٠١٦)، والتي تهدف إلى تجديد الإلتزام بالقيم والمبادئ العربية والإسلامية وبشكل يحفظ الأسرة القطرية ويجعلها محور التنمية الاجتماعية، وتشجع المواطنين على إدراك كامل طاقاتهم الكامنة عبر التنمية البشرية، وبما يكفل الإنصاف وحقوق الإنسان.
- الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية (٢٠١٣-٢٠٢٢)، والتي تهدف إلى العمل على الحد من ضحايا الحوادث المرورية، وتقليل عدد الوفيات الناتجة عن هذه الحوادث سنوياً، إلى جانب تقليل عدد الإصابات الخطرة التي تنتج عنها، كخطوة نحو تحقيق الرؤية القطرية طويلة المدى للسلامة المرورية.
- الاستراتيجية الوطنية للتوحد (٢٠١٧-٢٠٢١)، والتي تهدف إلى وضع نهج شامل ومتكامل لرعاية الأفراد ذوي التوحد من مختلف الأعمار.

- استراتيجية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٢٢-٢٠١٧) والتي تهدف إلى تطوير التشريعات ذات العلاقة بحقوق الإنسان وتنسيق الجهود مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والإقليمية والدولية من أجل تطوير وتعزيز آليات وتدابير حماية حقوق الإنسان ومواصلة نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع القطري وفي المناهج التعليمية وتوفير الدعم والحماية للفئات الأكثر تعرضاً للانتهاكات ورفع الكفاءة التنفيذية للجنة لكي تصبح أكثر فعالية في أداء عملها.
- السياسة السكانية لدولة قطر (٢٠٢١-٢٠١٧) والتي تهدف إلى ضبط معدل النمو السكاني والحد من اختلال التركيبة السكانية وتداعياتها. وتتضمن السياسة السكانية محوراً يخص المرأة والطفولة، تتمثل غايته الرئيسية في دعم المشاركة المجتمعية للمرأة، وتوفير الظروف المناسبة لزيادة مشاركتها في قوة العمل، مع المحافظة على تماسك الأسرة، وضمان بيئة سليمة للأطفال.

ثانياً: سن التشريعات والقوانين لتحقيق المساواة في حقوق النساء والرجال للوصول إلى المصادر الاقتصادية والإنتاجية:

تعد المساواة بين الجنسين هدفاً تنموياً مهماً، إذ توفر الحقوق القانونية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية المناسبة التي تمكن النساء والرجال من المشاركة بشكل فعال في المجتمع، والحصول على المتطلبات الأساسية للحياة، والاستفادة من الفرص التي تقدمها التنمية.

ولاشك أن تحقيق العدالة بين المواطنين يعد من أولويات السياسة العامة في دولة قطر، ويعد الدستور بحقوق أساسية وبالحرية لجميع المواطنين، كما أن دولة قطر طرف في العديد من الاتفاقيات بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، هذا بجانب توافر البنية التشريعية في الدولة التي تضمن الحقوق الدستورية والمعاهدات الدولية، وتجد انعكاسا قويا لها في السياسات العامة. وقد تم إدماج النوع الاجتماعي في السياسات العامة الوطنية وذلك في إطار الوصول إلى مشاركة فاعلة وتنمية شاملة وعادلة ودائمة بين الرجل والمرأة وذلك لإحداث التغييرات الايجابية المطلوبة.

وقد شهد الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية للمرأة تزايداً وعمقاً في السياق التشريعي فقد طورت القوانين والتشريعات في دولة قطر باتجاه دعم الأسرة القطرية وتماسكها وحماية أفرادها والحفاظ على قيمها الأصيلة مع مواكبة التطور وروح العصر وبصفة خاصة في تحديث التشريعات الخاصة بحقوق الإنسان واستحداث وتطوير التشريعات التي تحمي حقوق المرأة. وقد استطاعت المرأة القطرية ممارسة كافة حقوقها حيث:

- نص دستور الدولة الدائم في المادة (٣٤) على "المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة" وفي المادة (٣٥) على "الناس متساوون أمام القانون، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل أو اللغة، أو الدين القانون.
- كفلت المادة (٢٣) من الدستور الحق في الصحة لكافة المواطنين، كما كفلت المادة (٢٥) الحق في التعليم للجميع.

- كرس الدستور القطري الحق في الانتخاب حيث نصت المادة (٤٢) منه على "تكفل الدولة حق الانتخاب والترشيح للمواطنين وفقاً للقانون".
- كرس الدستور القطري الحق في التعليم حيث نصت المادة (٤٩) منه على أن "التعليم حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية ومجانية التعليم العام، وفقاً للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة".

وفي إطار حرص المشرع القطري على مصلحة المرأة، فقد تم إصدار العديد من القرارات والقوانين التي تكفل حقوق المرأة، نذكر منها التالي:

- القرار الأميري رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٧م والذي تضمن تعيين أربع سيدات قطريات في عضوية مجلس الشورى. مؤكداً إيمان الدولة بأهمية دور المرأة في الجهاز التشريعي للدولة ودعماً لحقوقها المثبتة في نصوص الدستور.
- قانون إدارة الموارد البشرية المدنية رقم (١٥) لسنة ٢٠١٦ قد صدر هذا القانون سنه ٢٠١٦، ثم تبعه قرار مجلس الوزراء رقم (٣٢) لسنه ٢٠١٦م بشأن اللائحة التنفيذية له. وقد تضمن القانون أحكاما تساوي بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وفي الأجور والإجازات. فقد حددت المادة (٧٣) إجازة الوضع بشهرين مدفوعي الأجر. أما المادة (٨٣) من اللائحة التنفيذية تمنح الموظفة ساعتي رضاعة يومياً لمدة سنتين. وتمنح المادة رقم (٧٤) من القانون الموظفة القطرية إجازة براتب إجمالي لرعاية أولادها من ذوي الإعاقة أو المصابين بأمراض تستوجب ملازمة الأم لهم. كما تمنح المادة ٧٧ من القانون الموظفة المسلمة التي يتوفى عنها زوجها إجازة عدة شرعية براتب إجمالي لمدة أربعة أشهر وعشرة أيام من تاريخ وفاة الزوج، أو إلى حين الوضع إن كانت حاملاً، ولا تحسب هذه المدة من إجازاتها الأخرى، وعلى الموظفة أو من ينوب عنها إخطار جهة عملها بواقعة وفاة زوجها وتقديم ما يثبت وفاته.
- قانون تنظيم دور الحضانة رقم (١) لسنة ٢٠١٤، حيث صدر القانون لتشجيع إنشاء دور حضانة للأطفال لمن هم دون سن الأربعة سنوات وذلك لتسهيل دخول المرأة إلى مجال العمل وتوفير الحماية اللازمة للأطفال خلال فترات العمل.

ثالثاً: خطط الدولة التنموية لتشجيع عمل المرأة وحقها في العمل:

أسفرت جهود الدولة وخططها التنموية المعبرة عن سياستها في تشجيع عمل المرأة وفتح كافة مجالاته أمامها ونتيجة لما حققته السياسات التعليمية من ارتفاع في المستوى التعليمي، حققت المرأة إنجازات هامة على خريطة قوة العمل في دولة قطر.

- الاستمرار في تطوير التشريعات في جميع المجالات، وتعزيز حقوق المرأة من خلال تنقية القوانين من النصوص التي تتضمن تمييزاً ضد المرأة، ومن أهم الأحكام التي صدرت ما يلي:
- منح الأولوية في التعيين في القطاع الحكومي للقطريين ثم أبناء القطرية المتزوجة من غير قطري (غير قطريين) ثم الزوج غير القطري المتزوج من قطرية دعما للمرأة القطرية المتزوجة من غير قطري.
- المساواة بين المرأة والرجل في الأجر عند قيامهما بنفس العمل للعاملين في جميع القطاعات بما فيها القطاع الخاص.

الخدمات الاجتماعية والتدريب:

فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية المتعلقة بتشجيع ومساندة المرأة على الجمع بين مسؤولياتها الأسرية والعمل ومتطلباته فقد أدت جهود الدولة المبذولة لتشجيع إنشاء دور الحضانة إلى زيادة عددها، كما تم إنشاء مراكز متعددة لخدمة المرأة العاملة.

- ترتيب دولة قطر في المؤشرات الدولية "المرصد العالمي لريادة الاعمال لعام ٢٠١٦ ومؤشر ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي عام ٢٠١٧.
- جاءت دولة قطر بالمركز الأول في المؤشر الخاص بتساوي فرص الأعمال بين الجنسين في تقرير "المرصد العالمي لريادة الأعمال" لعام ٢٠١٦م، والذي يأتي ضمن مبادرة دولية رائدة ترصد وتقارن مستويات ريادة الأعمال بين ٦٥ دولة وتصدره جامعات مرموقة منها جامعة بابسون، كما حصلت الدولة على المركز ١٢ من حيث معدل ريادة الأعمال المبكرة بين الجنسين.
- احتلت دولة قطر للعام الثاني على التوالي المرتبة ٨٣ عالمياً في مؤشر ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، من أصل ١٩٠ دولة في ممارسة الأعمال. حيث حافظت دولة قطر على المرتبة الـ ٨٣ في عام ٢٠١٧م، رغم التحديات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها، بعد فرض الحصار الدبلوماسي والاقتصادي الجائر عليها، في الخامس من يونيو ٢٠١٧.

ضمان تعزيز وحماية حقوق المرأة

إن دولة قطر طرف في العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية التي تكرِّس حقوق الإنسان للمرأة، ومن بينها اتفاقية "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" والتي صادقت عليها في عام ٢٠٠٩.

- اعتمدت الدولة سياسة استباقية ووقائية لحماية حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق الإنسان للمرأة بشكل خاص، تمثلت في صياغة رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، التي تشير إحدى ركائزها إلى تعزيز قدرات المرأة وتمكينها".. معبرة عن إيمان دولة قطر الراسخ بأن تعزيز حقوق الإنسان للمرأة مرتبط بتكريس فعلي لحقوق وواجبات الأسرة التي هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع، وتساهم بشكلٍ كبيرٍ في تحقيق التنمية المستدامة.
- عملت الدولة على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال إعطاء الأولوية ضمن البرامج الإنمائية للمبادرات الرامية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وتعزيز وتمكين الاسرة"، ولقد خطت الدولة خطوات كبيرة باتجاه تحقيق هذه الأهداف ولاسيما في مجال تعميم التعليم والرعاية الصحية والارتقاء بمستوى معيشة الفرد وهذا ما تمت ترجمته في تبوؤ دولة قطر مرتبة متقدمة في تقرير التنمية البشرية الدولي لعام ٢٠١٦م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إذ تصدرت دولة قطر الدول العربية، واحتلت المرتبة الثالثة والثلاثين عالمياً. كما حصلت دولة قطر على المرتبة الخامسة والعشرون عالمياً والمرتبة الثانية على مستوى الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٧-٢٠١٨م. ويقيس المؤشر العوامل التي تسهم في دفع عجلة الإنتاجية والازدهار لـ ١٣٧ دولة حول العالم، وفقًا لمعايير متعددة من بينها البنية التحتية والتعليم والتدريب وكفاءة سوق العمل وحجمه وتطور السوق المالي، وتطور بيئة الأعمال والابتكار والتكنولوجيا.

- اتخذت دولة قطر في كافة الميادين ولاسيما الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدابير مناسبة لكفالة تطور المرأة وتقدمها وضمان ممارستها للحقوق والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل. وأن إحداث أي تطور أو تقدم للمرأة وضمان استمراريته بما يحقق ممارسة المرأة لكافة حقوقها وحرياتها الأساسية وتمتعها بها على قدم المساواة مع الرجل أمر مرهون بطبيعة الحال بتواجد الآليات الدافعة لهذا التطور والواعية بمتطلباته ومعطياته والقادرة على تنفيذ ومتابعة برامجه والتعامل مع مشكلاته .
- حرصت الدولة على تطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين، وعملت على دمج قضايا المرأة، لا سيما تلك المتعلقة بتوفير العمل اللائق وتعزيز الحماية الاجتماعية لها في جميع الاستراتيجيات والخطط الوطنية، ومنها الاستراتيجية العامة للأسرة،
- وفي إطار تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" فقد سجلت دولة قطر تقدماً كبيراً في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مجال الحصول على فرص التعليم بكافة مراحله.
- استطاعت دولة قطر أن تحقق إنجازاً كبيراً في "تخفيض وفيات الأطفال"، إذ حققت هذا الهدف بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة وبمقدار الثلثين حيث يعود هذا الإنجاز إلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية والصحية الفعالة التي انتهجتها الدولة، والتي ساهمت في توفير مختلف الاحتياجات الصحية الأساسية للأطفال وضمان جودتها، من خلال تطبيق عيادة الطفل السليم في أغلب المراكز الصحية المنتشرة في الدولة، والقيام بحملات تطعيم ضد الأمراض الوبائية والمعدية التي شملت جميع الأطفال، إضافة إلى برامج حملات التوعية والتثقيف الصحي التي تقوم بها مختلف الجهات المعنية بصحة الطفل.

رابعاً: إنجازات الدولة في السنوات الخمس الأخيرة في مجال تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار:

السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم مشاركة المرأة في الحياة العامة من خلال الاعتراف بالشراكة بالعمل والمسؤوليات الوالدية:

١- تسعى الدولة تحقيق التوازن بين مسؤوليات المرأة المهنية والأسرية، والاهتمام بوضع المرأة العاملة من أجل تحسين أدائها بتوفير بيئة عمل مناسبة، تلبي احتياجاتها وتتفهم طبيعتها وتعزز دورها في الأسرة.

٢- العمل على تعزيز دور المرأة في المجتمع عن طريق تقديم الدعم لمساندتها في تحقيق التوازن بين أدوارها الأسرية وواجباتها المهنية.

٣- أهمية تحقيق توازن أفضل بين العمل والمسؤوليات الأسرية، والذي يهدف إلى تحسين الدعم المقدم للأسرة العاملة خاصة النساء، واعتماد سياسات تساعد المرأة على المواءمة بين المسؤوليات الأسرية والعمل.

٤- توفير السياسات اللازمة لتمكين المرأة من العمل وتحقيق التوازن المطلوب بين العمل والأسرة وتعزيز دورها في المجتمع بشكل عام من خلال مشاركتها في العمل.

٥- اعتماد سياسات تساعد النساء على المواءمة بين المسؤوليات الأسرية والعمل كواحد من أهم أهداف تمكين المرأة، ومن ضمن هذه الآليات والوسائل المقترحة لتحقيق هذا الهدف «التوسع في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال في أماكن العمل، بما يساعد المرأة على الحفاظ على وظيفة الأمومة وبناء الأسرة.

٦- تعمل الدولة على توفير فرص التعليم والتأهيل العالي للمرأة مما ساهم في توفير فرص العمل أمام المرأة، وقد حظيت المرأة القطرية بفرص التعليم والتأهيل العالي واقتحمت سوق العمل في تخصصاته المختلفة وتبوأت مناصب قيادية عديدة، حيث تمت ترجمة كل هذه الأهداف والمقومات الدستورية في القوانين الخاصة، من أهمها قانون العمل القطري رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته الذي اعتمد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، فيما يتعلق بفرص العمل والأجر، والاهتمام بالمرأة كأم وكذلك كعاملة في الأمور كالمساواة والحماية الإضافية للمرأة، بالإضافة إلى قانون الموارد البشرية المدنية رقم (١٥) لسنة ٢٠١٦ وهذا القانون لا يفرق بين المرأة والرجل. ووضع معياراً موحداً للاختيار، بأن يكون شغل الوظائف على أساس الجدارة وعن طريق الإعلان.

وفي إطار العمل على تطوير مشاركة المرأة القطرية في المجال الاقتصادي، فقد تم اتخاذ العديد من التدابير التشريعية لحماية حقوق المرأة العاملة، إذ يوفر قانون الموارد البشرية (والذي ينطبق على العاملين والعاملات في القطاع الحكومي) وقانون العمل (الذي ينطبق على العاملين والعاملات في القطاع الخاص) حقوقاً متساوية للرجل والمرأة في الأجور وفرص التدريب والترقية.

وتسعى وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر إلى تمكين المرأة وتوفير الظروف التي تساعد المرأة على التوفيق بين دورها في الأسرة وبين عملها، من خلال التعاون مع الجهات المختصة في هذا الشأن.

ولقد أتت جهود الدولة ثمارها في استنهاض المرأة القطرية لتلعب دورها في التنمية وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو الأمر الذي رسخ ريادة قطر في الاهتمام بوضع المرأة وتفعيل دورها كمواطنة فاعلة في مجتمعها.

كما غدت المرأة القطرية اليوم وبفضل جهود الدولة الداعمة والمساندة لتفعيل مشاركة المرأة في مختلف جوانب الحياة بما فيها الجوانب الاقتصادية والاستثمارية، أحد محركات السوق الاستثماري وليس فقط مجرد متابعة له، بحيث واكب حضور المرأة تنوع في المجالات والأنشطة المختلفة التي تمارسها.

خامساً: الأولويات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الأخيرة لزيادة تمكين المرأة من التعبير والمشاركة في صنع القرار في وسائل الاعلام بما في ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT):

يعد من ضمن الإنجازات والأولويات التي اتخذتها الدولة لزيادة تمكين المرأة ومشاركتها في صنع القرار في وسائل الاعلام، مبادرة القيادة السياسية في دولة قطر بمنح المرأة القطرية حق الانتخاب والترشيح للمجالس البلدية مع نهاية عقد التسعينات، وذلك بما ينسجم مع التعهدات الدولية في تمكين المرأة، والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وغيرها. والأهم من ذلك كان هو حصيلة الاستثمار الدؤوب في التعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد واكبت المرأة هذه التغيرات وتكيفت معها.

وأصبح المجتمع لا يستنكر وجود المرأة في أي مجال حتى في مجال الإعلام الذي كان من المجالات التي واجهت فيه المرأة صعوبات كغيرها من نساء الدولة العربية في بداية الظهور، إذ قامت المرأة ببث الوعي سواء على صفحات الصحف المحلية أو على شاشات التلفزيون، وأضحى للمرأة الأن دور هام وفعال في وسائل الاعلام سواء كان ذلك من خلال ممارسة مهنة الصحافة والكتابة في صفحات الجرائد أو في وسائل الاعلام.

إن دور المرأة في المجتمع القطري واضح منذ القدم، فعمل المرأة ليس أمرا طارئا على ثقافتنا. ففي الماضي شكل الغوص لصيد اللؤلؤ مصدرا رئيسيا للعمل في الدول الخليجية، مما كان يقتضي غياب الرجال في البحر لشهور بحثا عن رزقهم، فكانت النساء تتدبر إدارة بيوتهن في تلك الفترات، كما كانت المرأة تعمل أيضا في أعمال حرفية يدوية متنوعة، وفي التجارة والزراعة. لكن مع الإفرازات السلبية للتطورات المعاصرة صرنا نشهد الكثير من الظواهر غير المسبوقة والتي شكلت اختلالا في البناء الاجتماعي. مثل تفشي ظاهرة الخدم ومشاركتهم حياة الأسر وتفشي بعض الظواهر السلبية التي أدت إلى بعض مظاهر التفكك الأسري. مما عزز الحاجة إلى بناء وإنشاء المؤسسات الحكومية والأهلية التطوعية لعلاج هذه المشكلات والعمل على تحقيق الحياة السوية المستقرة للأسر.

وصلت النساء الناشطات في المجالات الاجتماعية الطوعية في قطر إلى قناعة بأهمية وصول المرأة إلى المشاركة في مراكز نقاط اتخاذ القرار وإعداد التشريعات للتأثير بفعالية في علاج المشاكل التي تصدين لها. إن انشاء منظمات المجتمع المدني وتوفير النوادي الاجتماعية وغيرها من الأنشطة المجتمعية ومشاركة المرأة فيها من العوامل المساعدة غير المباشرة على مستوى المجتمع التي تقود إلى تمكين المرأة وادماجها في المجتمع وتوعيتها، وإلى اكسابها كثيراً من الخبرات من خلال بناء شبكات اجتماعية والحصول على المعلومات ومشاركتها في تنمية مجتمعها.

سادساً: إنجازات وأولويات دولة قطر الجديدة والمستقبلية في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار تنفيذ منهاج بيجين:

اعتمدت دولة قطر عدد من الاجراءات على المستوى السياسي والإجرائي لضمان تطور المرأة، كالتالي:

- إنشاء آليات وطنية معنية بقضايا المرأة، والتي أسهمت في مأسسة العمل على تحقيق تكافؤ الفرص وتحقيق المساواة على مستوى صنع السياسات وتنفيذ البرامج.
- مراجعة التشريعات الوطنية المميزة ضد المرأة وتعديلها بما يتوافق مع المواثيق الدولية، إضافة الى تقديم مقترحات لقوانين من شأنها تحقيق تكافؤ الفرص و مراعية للنوع الاجتماعي، وفي هذه المجال تم تعديل قانون العمل، وقانون العقوبات والانتخاب والأحوال الشخصية مثل رفع سن الزواج وقوانين جوازات السفر والجنسية، وتم تبني قوانين جديدة مثل مكافحة الإتجار بالبشر ومناهضة العنف الأسري و قانون الأسرة، ولا تزال الآليات الوطنية المعنية بقضايا المرأة في دولة قطر تبذل الجهود الرامية الى تحقيق المزيد من الإنجازات في هذا المجال.
- توفير المساعدة المجانية القانونية والتأهيل النفسي وتوفير المأوى للنساء ضحايا العنف.

- زيادة الاهتمام بتوفير الإحصاءات المصنفة على أساس الجنس، وهذا أدى الى بناء قدرات الآليات المؤسسية المعنية بالإحصاءات الرسمية.
- الالتزام بإعداد التقارير الوطنية الدورية المتعلقة بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة.
- تخصيص الموازنات لتنفيذ البرامج الرامية إلى تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة.
- أخذ التدابير الخاصة مثل الكوتا من أجل تعزيز مشاركة المرأة السياسية، إضافة الى زيادة نسبة تعيين النساء في مواقع صنع القرار. حيث شاركت المرأة القطرية في الانتخابات البلدية التي بدأت عام ١٩٩٨م بنسبة ٤٧(في المائة) بعد إقرار حقي الانتخاب والترشيح للمرأة القطرية عام ١٩٩٧م.
- قامت الدولة بإدماج النوع الاجتماعي في سياساتها العامة الوطنية في إطار حرصها الدائم على المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة. حيث تقوم سياسة الدولة علي الاستمرار في سياسات الإصلاح الاقتصادي ودعم النشاطات، وتقوم الحكومة بإدماج النوع الاجتماعي في برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، حيث تشارك المرأة في كافة المجالات في القاطعين الحكومي والخاص. كما تشجع الدولة على تنظيم التعاون وتبادل المعلومات والوثائق مع كافة الجهات المعنية بالمرأة والتي تعد الدولة طرفاً فيها.
- قامت إدارة شؤون الأسرة بوزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية بالعديد من الجهود والممارسات العملية خلال عامي ٢٠١٧-٢٠١٨ بهدف تعزيز وحماية حقوق المرأة، نذكر منها:
  - انجاز برامج وورش تدريبية للأسر المنتجة في مجال تطوير المشاريع المنزلية.
  - المشاركة في المعارض المحلية للأسر المنتجة ضمن الاحتفالات التراثية والوطنية.
  - الإشراف على مجموعة من منافذ البيع للأسر المنتجة الممنوحة من الجهات الداعمة.
  - إقامة الجائزة التشجيعية (أسواق قطرية) للأسر المنتجة ٢٠١٨ والمعرض المصاحب لها.
  - تنظيم برامج حول التماسك الأسري بهدف التوعية بدور القيم في الأسرة.

- استراتيجية دولة قطر وخطط عملها الوطنية السارية لتحقيق المساواة بين الجنسين:
- رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وُضعت على أساس الدستور الدائم الذي يرتكز على قيم العدل والإحسان والحرية والمساواة ومكارم الأخلاق وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين. ويحدد الدستور العدالة الاجتماعية كأساس لتنظيم المؤسسات الاقتصادية والعلاقات بين صاحب العمل والعامل، كما يحدد التزام الدولة بتحسين التعليم والصحة والحماية الاجتماعية الفعالة بالإضافة إلى تمكين المرأة. وتم صياغة الاستراتيجيات الوطنية على نفس مبادئ الرؤية الوطنية. هذه الاستراتيجيات الوطنية هي بمثابة خطط العمل الوطنية لتحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. هذه الاستراتيجيات الوطنية هي خطة العمل الوطنية الوحيدة السارية لتحقيق المساواة بين الجنسين. استراتيجية التنمية الوطنية الثانية ٢٠٨-٢٠٢٢ تأتي متفقة مع أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

- هناك أربعة عوامل تمكينيه تشكل ركيزة التنمية الاجتماعية في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. والتي وضعت سياسة اجتماعية متكاملة لدولة قطر. تتمثل تلك العوامل التمكينية الرئيسية في قطاع استراتيجية الحماية الاجتماعية في استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ وهم أولا الحماية الاجتماعية والتماسك الأسري وتمكين المرأة، ثانيا السلامة العامة والأمن، ثالثا الثقافة والرياضة وأخيرا التعاون الدولي.
- إن استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية ثمرة جهد متكامل لفريق عمل الحماية الاجتماعية بقيادة وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، احتوى الفريق الوطني على تمثيل واسع المستوى من الجهات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني. وقد اهتدى هذا الفريق في عمله بدستور دولة قطر الدائم، وبأهداف وغايات رؤية قطر الوطنية في مجال الحماية الاجتماعية، وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبمصادقة دولة قطر على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (١٩٩٥) واتفاقية حقوق الأشخاص المعاقين (٢٠٠٨) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠٠٩).
- في النتيجة الوسيطة (٢) في استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية ضمن استراتيجية التنمية الوطنية الثانية ٢٠١٨-٢٠٢٢، (النتيجة الوسيطة (٢): أسرة قطرية قوية متماسكة وممكنة) يأتي الهدف المحدد: ٢,٤ رفع مستوى الإنجاز في مشاريع الوقاية والحماية من العنف بمعدل سنوي يتراوح ما بين ١٠٪ الى ٣٠٪ سنويا حتى عان ٢٠٢٢ على أساس عام ٢٠١٦. برنامج١: الوقاية والحماية من العنف، مشروع١: الحماية من العنف والتصدع الأسري، مشروع٢: تأهيل ورعاية ضحايا العنف والتصدع الأسري، مشروع٣: طفولة بلا عنف، مشروع ٤: تمكين وتثقيف المرأة، مشروع٥: الشراكات المجتمعية لمناهضة العنف.

- آليات وخطط عمل دولة قطر لتنفيذ توصيات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ويعد من ضمن التمييز الإيجابي لصالح المرأة في تشريعات المنظمة لسوق العمل:
- تبنت التشريعات المنظمة لسوق العمل في دولة قطر ذات نهج الدستور الدائم، ولم تتضمن أي تمييز سلبي ضد المرأة، ولم تنص على أي تفرقة بين الرجل والمرأة في الرواتب والمميزات الوظيفية، بل على العكس من ذلك جاء التمييز إيجابياً، حيث صدر القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الموارد البشرية المدنية ولائحته التنفيذية الصادرة بقر ار مجلس الوزراء رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٦، والمنظم لأحكام الوظيفة العامة في الدولة.

<u>ومن صور التمييز الإيجابي:</u>

- منح المشرع الموظفة الحق في الحصول على البدلات والمزايا المقررة للموظف المتزوج، في حين يحصل زوجها عليها بفئة الموظف الأعزب، إذا كانت المزايا المقررة لها أكبر من تلك المقررة لزوجها (المادتين ١٩، ٢٠ من اللائحة التنفيذية).

- منح الموظفة إجازة مدفوعة الأجر إذا كان لديها طفلاً من ذوي الإعاقة أو المصابين بأمراض تستوجب ملازمة الأم لأبنائها (المادة ٧٤ من القانون).
- منح الموظفة إجازة براتب إجمالي لمرافقة طفلها المريض أثناء إقامته للعلاج بإحدى المستشفيات العامة أو الخاصة داخل الدولة (المادة ٨٨ من اللائحة التنفيذية).
- منح المرأة إجازة وضع بالراتب الإجمالي (المادة ٧٣ من القانون).
- ساعتين يومياً لمدة سنتين تحت مسمى ساعتين رضاعة (المادة ٨٣ من اللائحة التنفيذية).
- منح الموظفة التي يتوفى عنها زوجها إجازة قدرها مائة وثلاثون يوماً، تمثل فترة الحداد المقررة في الشريعة الإسلامية عند وفاة الزوج، ولا تُحسب هذه الإجازة من ضمن إجازاتها الأخرى (المادة ٧٧ من القانون).
- منح المرأة التي تسافر في مهمة رسمية أو دورة تدريبية حق اصطحاب أحد أفراد أسرتها وتتحمل جهة عملها تكلفة المرافق (المادة ٨٦ من القانون).

ومن ناحية أخرى فإن قانون العمل الصادر بالقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٤، قد التزم جادة نص المادة (٣٥) من الدستور، فلم تتضمن أحكامه أي تمييز سلبي بسبب الجنس، بل كان التمييز إيجابياً في الآتي:

- منح المرأة أجراً مساوياً لأجر الرجل عند قيامها بذات العمل، وأتاح لها ذات فرص التدريب والترقي (المادة ٩٣).
- منح المرأة إجازة وضع بأجر كامل (المادة ٩٦).
- منح المرأة ساعة يومياً لمدة سنة تحت مسمى ساعة رضاعة بأجر كامل (المادة ٩٧).
- حظر المشرع تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة بهن صحياً أو أخلاقياً أو غيرها من الأعمال التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير (المادة ٩٤).
- حظر المشرع تشغيل النساء في غير الأوقات التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير (المادة ٩٥).

صدور قانون المستخدمين في المنازل :

- صدر القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٧ بشأن المستخدمين في المنازل، حيث أدخل المشرع هذه الفئة من العمالة في مظلة حماية قانونية. وحظر على أصحاب العمل تشغيل أي مُستَخدم، قبل تحرير عقد استخدام معه والحصول على تَصديق عليه من الإدارة، كما حظر القانون استقدام وتشغيل المستخدمين من الجنسين ممن تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة أو تزيد على ستين سنة.

سابعاً : إنجازات دولة قطر خلال السنوات الخمس الأخيرة في مجال تعزيز المؤسسات الوطنية للمساواة بين الجنسين .

تتمتع دولة قطر بالعديد من المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية التي تعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال تبادل المعلومات، والمشورة، والدعم المادي، بما في ذلك:

- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي تأسست عام ٢٠٠٢ كمؤسسة وطنية مستقلة لتعزيز واحترام وحماية حقوق الإنسان ز

- وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية والتي أنشأت عام ٢٠١٤، بعد نقل اختصاصات المجلس الأعلى لشؤون الأسرة إليها، وذلك بوصفها الجهة العليا المختصة بكل ما يتعلق بشؤون الأسرة، وتعني وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية بدراسة ومتابعة القضايا التي تمس حقوق الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن
- إدارة حقوق الإنسان التابعة لوزارة الداخلية التي أنشئت عام ٢٠٠٥ باعتبارها جهة وسيطة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة الداخلية من جهة وبين الجمهور والوزارة من جهة أخرى .
- مكتب حقوق الإنسان في وزارة الخارجية الذي أنشئ عام ٢٠٠٣ لمتابعة قضايا حقوق الإنسان إقليميا ودلياً .
- مركز الدوحة لحرية الإعلام الذي تأسس عام ٢٠٠٧ لحماية الإعلام بما يتماشى مع المعايير الدولية، وإجراء البحوث الإعلامية، وبناء قاعدة بيانات لقطاعات مختلفة من وسائل الإعلام.
- المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي التي تأسست يوليو ٢٠١٣ كجهة إشرافية وتنسيقية تهدف إلى تمكين منظمات المجتمع المدني التي تعمل تحت مظلتها الرامية لاستدامة التماسك الأسري والمجتمعي والتنمية البشرية. وتشمل المنظمات التابعة لها: المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي- مركز رعاية كبار السن (إحسان)، ومركز رعاية الايتام (دريمة)، و مركز الاستشارات العائلية، مركز الشفلح للأطفال ذوي الاعاقة، دار الانماء الاجتماعي.و تهدف المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي إلى المساهمة في توفير الحماية الاجتماعية اللازمة ونشر الوعي والتثقيف والتأهيل وإعادة التأهيل للحد من العنف والانحرافات الاجتماعية في دولة قطر.

ثامناً: الأولويات التي اتخذتها دولة قطر في السنوات الخمس الأخيرة لإقامة السلام والحفاظ عليه، وتشجيع المجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها أحد من أجل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن:

* الإجراءات من أجل ضمان مشاركة فعالة للنساء في عمليات السلام.

تؤمن دولة قطر بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحماية حقوق المرأة، "هي عناصر جوهرية للتنمية المستدامة ومنع نشوب الصراعات، وأن المشاركة الفعالة للمرأة في حل الصراعات والجهود الإنسانية وبناء السلام والعمليات السياسية، "تعد عوامل أساسية للحفاظ على السلام"

حيث تلتزم دولة قطر بمواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز دور النساء في بناء السلام وتعزيز الأمن، ودعم المبادرات الرامية إلى توفير الأمن والعدل لهن في كافة الظروف.

كما تقوم دولة قطر بجهود ومبادرات على الصعيد الوطني والدولي في مجال التعليم والنهوض بالمرأة تصب في هذا الاتجاه وبما يسهم في تعزيز السلام والأمن في المجتمعات.

وتحرص دولة قطر على تضمين أجندة المرأة والسلام والأمن في خططها وبرامجها التنموية والإنسانية، وفي جهود الوساطة لحل النزاعات التي تقوم بها في العديد من المناطق في العالم، والتي لاقت ترحيبا من المجتمع الدولي.

وقد واصلت الدولة دعم تمكين المرأة على قدم المساواة مع الرجل ودون أي تمييز لتمثيل الحكومة على المستوى الدولي. إن رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ تدعم امتلاك المرأة للمهارات التي تمكنها من المشاركة الكاملة في المجتمع، بما في ذلك المشاركة في المجالين الاقتصادي والسياسي. وقد تم تحقيق تقدماً ملموساً على هذا الصعيد حيث يزداد عدد النساء اللاتي يشغلن مراكز قيادية مهمة ومراكز صنع القرار والمشاركة في التمثيل الدولي. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة ازدياد عدد النساء القطريات العاملات في السلك الدبلوماسي. حيث بلغت نسبة عدد النساء الملتحقات بالسلك الدبلوماسي بالدولة في الفترة ما بين (١٩٩٦م – ٢٠٠٢م) ١٨ دبلوماسية. في حين ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٨ دبلوماسية بحلول العام ٢٠١٠م. وقد تضاعف عدد القطريات الملتحقات بالسلك الدبلوماسي من ٣٨ في عام ٢٠١٠م إلى ٨٣ دبلوماسية في عام ٢٠١٧م. وحتى اليوم فإن العدد الإجمالي الحالي للموظفات بالسلك الدبلوماسي يبلغ ٩٠ موظفة من بينهن ثلاثة دبلوماسيات بدرجة سفير.

كما تشغل المرأة القطرية مناصب دبلوماسية في بعثات الدولة في الخارج، بالإضافة إلى عضوية النساء في العديد من المنظمات الدولية، لا سيما تلك العاملة في مجال حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية .
كما تتولى المرأة القطرية المناصب القيادية العليا في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. وتشارك العديد من السيدات في مجالس إدارة المجالس العليا والمؤسسات والهيئات الحكومية، إضافة إلى مشاركتها في عضوية اللجان الدائمة التي تقوم بوضع السياسات والاستراتيجيات كاللجنة الدائمة للسكان، واللجان المؤقتة التي تقوم بوضع التشريعات المختلفة.
ويتضح مما سبق أن مسيرة السنوات الماضية تبين بشكل جلي وجود إرادة سياسية داعمة لتمكين المرأة القطرية وتعزيز مشاركتها على مستوى صنع القرار في الحكومة.

دولة قطر وتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ فيما يخص شؤون المرأة

- تحت رعاية صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر نظمت المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي المؤتمر العربي حول دور المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الدوحة بتاريخ ٢٠ –٢١ أبريل ٢٠١٦ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، وحيث شارك في اعمال المؤتمر ممثلين عن ٢١ دولة عربية. ومن أهم مخرجات المؤتمر كان "إعلان الدوحة حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠".
- ويهدف المؤتمر الى إثارة أفكار مبتكرة والاستماع إلى أصوات من مختلف قطاعات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة من أرجاء المنطقة العربية بشأن التحديات والفرص التي تواجه جدول أعمال خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والعمل على إعداد وتنفيذ خارطة الطريق على المستوى الوطني، يكون للمجتمع المدني دور فاعل فيها، وتُعتمد من خلالها الشراكة المسؤولة بين مختلف المتدخلين التنمويين كمقاربة في التخطيط والتنفيذ والرصد والمراجعة
- وتماشياً مع إعلان الدوحة الصادر عن المؤتمر العربي حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المشار اليه، واستنادا إلى البندين رقم ٦ و١٠ من هذا الإعلان، فقد تم إبرام مذكرة تفاهم بين المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي وصندوق الامم المتحدة للسكان – المكتب الاقليمي للدول العربية بشأن

تعزيز التعاون المشترك وعلى النحو الموضح تفصيلا أعلاه، وجاري حاليا الانتهاء من الإجراءات المقررة بشأن ابرام مذكرة تفاهم بين المؤسسة وجامعة الدول العربية. حول " دعم التعاون الفني لتنفيذ أهداف العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني-" دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

تاسعاً : الإنجازات التي حققتها دولة قطر في السنوات الخمس الأخيرة لزيادة قيادة المرأة وتمثيلها والتدابير المتخذة لتولي المرأة المناصب القيادية ومشاركتها في وضع الحلول واقامة السلام والعمل الانساني :

- تدعم دولة قطر المرأة لتولي المناصب القيادية والمشاركة في الإدارة العامة للدولة، ويتضمن ذلك مباشرة الحقوق السياسية بما فيها حق الانتخاب والترشح في المجلس البلدي، بما يتفق مع المعايير الدولية، وعلى الأخص الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها دولة قطر بشأن المرأة، وعلى رأسها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- حيث تقلدت المرأة القطرية العديد من المناصب القيادية العليا وغيرها من المناصب القيادية والاشرافية الأخرى في الدولة، حيث تولت مناصب وزارية في وزارات الصحة والتعليم ونظم المعلومات، ومناصب وكلاء الوزارات ووكلاء الوزارة المساعدين ومدراء إدارات في الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، كما تولت مناصب القضاء ورؤساء وأعضاء النيابة العامة.
- وفي عام ٢٠١٧ تم تعيين أربع سيدات، لأول مرة، كعضوات بمجلس الشورى القطري.
- كما تشغل المرأة القطرية مناصب دبلوماسية اخرى في بعثات الدولة في الخارج، بالإضافة إلى عضوية النساء في العديد من المنظمات الدولية، لا سيما تلك العاملة في مجال حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية منها على سبيل المثال:
  - المقرر الخاص المعني بالإعاقة في الأمم المتحدة -السابق.
  - المبعوث الخاص للأمين العام لجامعة الدول العربية لشؤون الإغاثة الإنسانية.
  - عضوا في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل -السابق.
  - عضو لجنة الرصد الدولية لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حرص دولة قطر -السابق.
  - عضو لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بالأمم المتحدة(السيداو).
- كما تتولى المرأة القطرية المنصب القيادية العليا في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.
- كما تشارك العديد من السيدات في مجالس إدارة المجالس العليا والمؤسسات والهيئات الحكومية، إضافة إلى مشاركتها في عضوية اللجان الدائمة التي تقوم بوضع السياسات والاستراتيجيات كاللجنة الدائمة للسكان، واللجان المؤقتة التي تقوم بوضع التشريعات المختلفة.
- مسيرة السنوات الماضية تبين بشكل جلي وجود إرادة سياسية داعمة لتمكين المرأة القطرية وتعزيز مشاركتها على مستوى صنع القرار في الحكومة.

عاشراً: إنجازات الدولة في السنوات الخمس الأخيرة في مجال تعزيز المساءلة القضائية وغير القضائية عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من الاعمال الإنسانية أو الاستجابة للأزمات:

تعكس التشريعات الوطنية بدولة قطر الصادرة خلال السنوات الأخيرة اهتمام الدولة المتزايد بتعزيز وحماية حقوق المرأة وإزالة أوجه التمييز بينها وبين الرجل وإرساء قواعد المساواة بينهما في شتى المجالات، فضلاً عن تمكين دولة قطر للمرأة واهتمامها بدورها من خلال انضمام أربع سيدات لعضوية مجلس الشورى، وتضاعف أعداد القطريات في السلك القضائي والنيابة العامة والسلك الدبلوماسي.

كما تؤكد دولة قطر حرصها التام على تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعاونها التام مع لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة والآليات الأممية والإقليمية الأخرى، و أن الاهتمام الذي توليه الدولة لتمكين المرأة تجاوز الأطر الوطنية، إذ أطلقت الدولة العديد من المبادرات على المستويين الإقليمي والدولي، كما دعمت دولة قطر إعلان "شارلوفوا" بشأن توفير التعليم الجيد للفتيات، وتعهدت بتوفير التعليم لمليون فتاة بحلول عام ٢٠٢١ .

كما تضطلع دولة قطر بدور فاعل على المستوى الدولي في مجال تعزيز وحماية حقوق المرأة وتمكينها، وقد قدمت دولة قطر الدعم المالي للعديد من المبادرات الدولية في هذا المجال، ومنها دعم الموارد الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والدراسة المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

إحدى عشر : إنجازات دولة قطر خلال السنوات الخمس الأخيرة للقضاء على التمييز ضد حقوق الأطفال الإناث وانتهاكها :

- من ضمن الإنجازات التي حققتها الدولة هي إنشاء إدارة شؤون الأسرة بوزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية والتي تعمل على تعزيز حقوق (الطفل – الاسرة – المرأة) :إذ قامت الإدارة باستحداث الخط الساخن لتقديم خدمات مميزة للأطفال الإناث كما يلي :

أولاً : بالنسبة للأطفال الإناث " خط حماية الطفل "، يهدف خط حماية الطفل إلى ما يلي:

١. صمام أمان لحماية الأطفال ووقايتهم من المخاطر، بالتنسيق مع الشركاء الرئيسيين مثل (الشرطة، النيابة، القضاء) ضمن منظومة متكاملة تهدف إلى تسهيل عمليات الإبلاغ عن حالات الاعتداء على الأطفال أو حالات يشتبه فيها بإساءة معاملة الأطفال أو إهمالهم من قبل ذويهم أو غيرهم أو تعرضهم للعنف في البيت أو الشارع أو المدرسة وفي المجتمع ككل بعد أن ظهر جلياً من الدراسات والأبحاث أن العنف يؤدي إلى تأصيل العنف في الطفل ويساعد على وجود شبه فجوة بينه وبين أسرته فينعزل عنها تماماً ويتعرض لانحرافات كثيرة.
٢. توفير السلامة والأمن والحماية لكل الأطفال عن طريق تقديم البلاغات عبر الهاتف على أن يتم وضع برنامج على الهاتف عبر تطبيق حماية، يتم من خلاله الابلاغ، وكذا عن طريق البريد الالكتروني عن طريق موقع الوزارة.
٣. الاسهام في حل مشاكل كثيرة وعلاج الظواهر الاجتماعية المتعلقة بالأطفال مثل التسرب من التعليم وعمالة الاطفال (ان وجدت) واطفال الشوارع (ان وجدت) وحمايتهم من أي خطر يهددهم مع كفالة حقوق الاطفال ذوي الاعاقة والطفل المعرض للخطر أو العنف أو الاستغلال.

٤. تضطلع الادارة من خلال الخط الساخن إلى المزيد من التعاون مع قطاعات المجتمع المختلفة باعتبارها خطوة مهمة في منع أو وقف الانتهاكات لبراءة الأطفال، وحمايتهم من الضرر، عبر التواصل مع الخط الساخن وتقديم المشورة والدعم واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الخصوص.
٥. تفعيل دور الحملات التوعوية التي تقوم بها الادارة والتي تعتبر داعماً للخط الساخن ولها دور هام في الوقاية من إساءة معاملة الاطفال وإهمالهم، بهدف عدم وقوعهم في الانحراف وارتكاب الجرائم، حيث أن هذه الحملات تعمل على حث جميع أفراد المجتمع للتفاعل معها للوقاية في إطار الحفاظ على الطفل ومنع اساءة معاملته أو إهماله.
٦. يتضمن خط حماية الطفل أيضاً توفير الحماية اللازمة للطفل المعاق، والعمل على تحقيق حق الطفل المعاق في تنمية قدراته لإعادة إدماجه في المجتمع وضمان حصوله على التعليم والصحة وغيرها بنفس المزايا التي يتمتع بها الأطفال الآخرين.

ثانياً : خط حماية وتمكين الاسرة والمرأة، والذي يهدف إلى:

١. الرد على استفسارات الأسرة والمرأة والعمل على توجيههم وزيادة وعيهم بالتحديات والقضايا الاسرية وطرق الوقاية منها.
٢. التنسيق مع الجهات المختصة بشأن مواجهة العنف الموجه للأسرة والمرأة.
٣. الرد على الاستفسارات الخاصة بمسألة تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعياً.
٤. احاطة المرأة بمفهوم المشاريع الصغيرة الخاصة كأداة لتمكين المرأة.
٥. تطوير قدرات المرأة عن طريق الإصغاء لهن وتقديم المساعدة النفسية والاجتماعية لهن وذلك من خلال تلقي الاتصالات الهاتفية من قبل فريق الإصغاء المؤلف من نساء موظفات متدربات أكاديميا وميدانيا في هذا الخصوص.
٦. توعية الأسرة والمرأة بأهمية المشاركة في مشاريع وبرامج تطوير قدرات المرأة وتمكينها التي تنفذها الادارة بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المختصة.
٧. تعريف الأسرة والمرأة بالمشروعات التنموية التي تهدف إلى تمكين الأفراد والأسر اقتصادياً، وتشجيعهم للاعتماد على النفس.
٨. الرد على استفسارات كبار السن والأشخاص ذوي الاعاقة من خلال المختصين، والمساهمة في تلبية متطلباتهم.

كما تقوم الادارة بما يلي:

١. العمل على إضافة الخط الساخن وتطبيق حماية في قائمة الأرقام المهمة في الدولة وتعميمه على جميع سفارات الدول العربية والأجنبية لدى الدولة لتعريف الجاليات به وخدمة الإبلاغ الإلكتروني.
٢. تنفيذ خطة لتنظيم ورش عمل متخصصة للأسر والمرأة وكذا للطلاب في المراحل المختلفة للتعريف بالخط الساخن والإبلاغ الالكتروني تستمر هذه الخطة سنوياً.

٣. التعامل مع المواضيع المتعلقة بالاسرة والمرأة والطفل بخصوصية وقبول الابلاغ عنها سواء عن طريق الاتصال أو الكتابة أو التحدث مع الأشخاص، من شرائح مختلفة من الجمهور من كافة الجنسيات العربية والاجنبية واتخاذ ما يلزم بشأنها.

٤. تقديم الاستشارات القانونية والنفسية والاجتماعية في مجال حماية الأسرة والمرأة و الطفل، من خلال كادر متخصص ومؤهل تم تدريبه للتعامل مع مثل هذه القضايا، كما يتم احالة بعض الحالات إلى الجهات المعنية للقيام بما يلزم لمساندتهم مع الأخذ في الاعتبار الحرص على السرية والخصوصية و تقييم الحالات، فإذا ما استدعت استجابة سريعة يتم التنسيق مع الجهات المعنية لتقديم الدعم اللازم في اسرع وقت استجابة اما الحالات التي تتطلب القيام بإجراءات تحقيقية وتقديم دعم اجتماعي ونفسي فتقوم الادارة بتقديم المساعدة لكافة المتصلين واتخاذ الاجراءات اللازمة لديها في هذا الشأن، ومن خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

٥. مراعاة أرشفة المكالمات للرجوع إليها وقت الحاجة.

٦. يوجد فريق عمل لحماية الأسرة والطفولة (الطفل – المرأة – ذوي الاعاقة – كبار السن) بالإدارة تتضمن هذه اللجنة شركاء من الجهات المعنية وممثلي المجتمع المدني، ومهمتها المساهمة في رسم السياسات الخاصة بالأسرة والطفولة.

٧. يقوم فريق عمل حماية الطفل بتلقي الشكاوى عن حالات تعرض الطفل للخطر وله التنسيق المباشر مع الجهات المختصة لاستدعاء الطفل وأبويه أو ولي أمره أو المسئول عنه والاستماع إلى اقوالهم وفحص الشكاوى المقدمة والعمل على إزالتها.

٨. التصدي لمشكلة العنف ضد الأسرة والمرأة من خلال إجراء البحوث والدراسات اللازمة لكشف حجم تلك المشاكل وأسبابها وتوفير الحماية لضحاياها، وتدريب العاملين معهم، والقيام بالحملات الإعلامية لنشر الوعي المجتمعي بهذه المشاكل.

٩. تنفيذ برنامج لرعاية ودعم الأسر المنتجة وتوفير منافذ لتسويق منتجاتها بصورة دائمة في المعارض والمناسبات الموسمية.

اثنى عشر: الإنجازات التي حققتها الدولة في السنوات الخمس الأخيرة لإدماج المنظورات والاهتمامات المتعلقة بالجنس في السياسة البيئية:

تؤكد دولة قطر أنها حققت تطوراً بارزاً في تحقيق الغايات المرتبطة بتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات، وأنها تعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان للمرأة وتمكينها من خلال جميع عناصر خطة التنمية المستدامة.

وقد حققت دولة قطر حققت تطورا بارزا في تحقيق الغايات المرتبطة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، وقد قامت دولة قطر وبالاستناد إلى الأسس الدستورية في تعزيز المساواة بين الجنسين، بإتاحة الفرص للمرأة في التعليم وفي الحصول على الخدمات الصحية والبيئية وفرص العمل، وكذلك المشاركة في مختلف ميادين العمل علاوة على المشاركة السياسية.

وقد عملت دولة على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال إعطاء الأولوية ضمن البرامج الإنمائية للمبادرات الرامية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وتعزيز وتمكين الأسرة. وقد خطت دولة قطر خطوات كبيرة باتجاه تحقيق هذه الأهداف ولاسيما في مجال تعميم التعليم والرعاية الصحية والبيئية والارتقاء بمستوى معيشة الفرد.

وفي إطار تعزيز إدماج المنظورات والاهتمامات المتعلقة بالجنس في السياسات البيئة فقد عملت دولة قطر على:

- تنمية القدرة على التكيف مع تغير المناخ – دعم التخطيط للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره على الصعيدين الإقليمي والوطني، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث والتخطيط للتكيف القائم على البيئة الحضرية، من خلال المشاورات الشاملة وعمليات التخطيط والتحليل الجنساني.
- كفاءة استخدام الطاقة – ضمان المساواة في الحصول على التدريب، والابتكار في مجال الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، وتنمية المهارات.
- إدارة المواد الكيميائية والنفايات – تعزيز التخطيط لإدارة النفايات الكيميائية والنفايات المراعية للمنظور الجنساني، من خلال إجراء تقييمات للأثر الاجتماعي والاقتصادي وتحليل التعرض والاحتياجات والقدرات لدى الرجال والنساء.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي – تعزيز المزيد من الفهم والنظر في الأدوار والاحتياجات والقدرات المختلفة للرجال والنساء في تخطيط حفظ التنوع البيولوجي والتكامل الشامل في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.
- إدارة المعرفة – تضييق الفجوات بين الجنسين من خلال توفير الأدوات والموارد، مثل مجموعة الأدوات الجنسانية.
- الحصول على التمويل – تعزيز الميزانية الجنسانية لضمان المساواة في الحصول على التمويل، وتعزيز الاعتبارات الجنسانية في مشاريع البيئة والتنمية، بما في ذلك صناديق المناخ العالمية مثل صناديق التكيف، وصندوق المناخ الأخضر، ومرفق البيئة العالمية.
- الرصد والتقييم – دعم الرصد والتقييم والإدارة التكيفية الشاملة للجنسين من خلال خطوط أساس قوية ومؤشرات جنسانية، وضمان مشاركة وتعميم النجاحات في تعميم مراعاة المنظور الجنساني.
- التوعية بالمساواة بين الجنسين – زيادة الوعي وإشراك الشركاء وأصحاب المصلحة والمؤسسات المحلية لتبادل المعارف والخبرات وإظهار أفضل الممارسات في مجال المساواة بين الجنسين والشمول وإشراك خبراء في الشؤون الجنسانية في الحوار الوطني والعالمي.

- المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان – إتباع نهج قائم على نوع الجنس وحقوق الإنسان إزاء جهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وتعزيز المبادرات الشاملة للنمو الأخضر وضمان المساواة في الحقوق بشأن الهواء النقي والمياه والطاقة والحصول على الموارد الطبيعية.

القسم الثاني : التدابير المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر لمنهاج بيجين خلال السنوات الخمس الأخيرة

أولاً : التدابير والإجراءات التي اتخذتها دولة قطر في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساواة بين الجنسين عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الأثنى عشر لمنهاج بيجين ومنها ما يتعلق بدور المرأة في العمل بأجر والعمالة:

اهتمت التشريعات الوطنية الصادرة خلال السنوات الأخيرة، بتعزيز حقوق المرأة، وإزالة أوجه التمييز بينها وبين الرجل، وإرساء قواعد المساواة بينهما في شتى المجالات. وقد استعملت نصوص القوانين القطرية كافة صيغة العموم لدى تقرير الحقوق أو تحديد الالتزامات الملقاة على عاتق المخاطبين بأحكامها، بما لا يحتمل تفرقة بين الرجل والمرأة. وتقلدت المرأة القطرية العديد من المناصب القيادية العليا وغيرها من المناصب القيادية والاشرافية في الدولة، كالمناصب الوزارية في وزارات الصحة والتعليم ونظم المعلومات، ومناصب وكلاء الوزارات ووكلاء الوزارة المساعدين ومدراء إدارات في الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، كما تولت مناصب القضاء ورؤساء وأعضاء النيابة العامة.

- ولقد صدر القرار الأميري رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٧م والذي تضمن تعيين أربع سيدات قطريات في عضوية مجلس الشورى مؤكداً إيمان الدولة بأهمية دور المرأة في الجهاز التشريعي للدولة ودعماً لحقوقها المثبتة في نصوص الدستور.

على مستوى التدابير والإجراءات:

- تم إنشاء وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية بموجب القرار الأميري رقم (٤) لسنة ٢٠١٦، مما يعكس الاهتمام الرسمي بضرورة وجود جهة حكومية وطنية عليا تعنى بالأسرة وعلى وجه الخصوص المرأة واحتياجاتها وتطلعاتها المستقبلية، وبما ينسجم والرؤية الشاملة للتنمية " رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠".
- وإدارة شؤون الأسرة هي الجهة المختصة بكل ما يتعلق بشؤون المرأة، وتهدف إلى تعزيز مكانة المرأة ودورها في المجتمع، والنهوض بها، والمحافظة على أسرة قوية متماسكة ترعى أبنائها وتلتزم بالقيم الأخلاقية والدينية والمثل العليا، وتساهم في تنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالمرأة وتختص بتوفير الرعاية الاجتماعية ووضع وتطوير برامج التنمية الاجتماعية ومتابعة تنفيذها، بالتنسيق مع الجهات المختصة، ولها في سبيل تحقيق ذلك ممارسة جميع الصلاحيات والاختصاصات اللازمة، ومنها:
  - وضع الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تساهم في رعاية المرأة وتحقيق مصالحها، وضمان أمنها الاجتماعي واستقرارها، والعمل على تحقيق الأهداف التي نصت عليها المواثيق الدولية التي تعنى بشؤون المرأة.
  - متابعة كافة الجهود الرامية إلى تنفيذ المواثيق الدولية المعنية بشؤون المرأة وحقوقها التي أصبحت الدولة طرفاً فيها.

- إبداء الرأي في مشروعات الاتفاقيات التي تبرم في مجال حماية المرأة، والعمل على تعزيز قدرات المرأة، وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والسياسية، وخاصة تلك المتعلقة بصنع القرار، وزيادة فرص العمل أمام المرأة ودعمها مهنياً.
- اقتراح مشروعات الأدوات التشريعية ذات الصلة بشؤون المرأة، وكذلك التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بشؤون المرأة.
- تمثيل الدولة في المؤتمرات واللجان الإقليمية والدولية المعنية بشؤون والمرأة، بالإضافة إلى عقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش، وإجراء أبحاث في الموضوعات التي تخص المرأة.

الجهود والممارسات العملية التي قامت بها إدارة شؤون الأسرة بشأن المرأة خلال عامي ٢٠١٦-٢٠١٧

- انجاز برنامج التدريب ورش تدريبية للأسر المنتجة في مجال تطوير المشاريع المنزلية عدد (٥) برامج.
- تمت المشاركة في المعارض المحلية للأسر المنتجة ضمن الاحتفالات التراثية والوطنية عدد ٦ معارض
- كما ان الإدارة تشرف على مجموعة من منافذ البيع للأسر المنتجة الممنوحة من الجهات الداعمة ٧ منافذ عدد ١٥ محل و٦ اكشاك.
- إقامة الجائزة التشجيعية للأسر المنتجة ٢٠١٧ والمعرض المصاحب لها (أسواق قطرية).
- تنظيم برامج حول التماسك الاسري تهدف الى التوعية بدور القيم في الاسرة عدد ٧ برامج خلال العام.

وفي إطار العمل على تطوير مشاركة المرأة القطرية في المجال الاقتصادي، فقد تم اتخاذ العديد من التدابير التشريعية لحماية حقوق المرأة العاملة، إذ يوفر قانون الموارد البشرية (والذي ينطبق على العاملين والعاملات في القطاع الحكومي) وقانون العمل (الذي ينطبق على العاملين والعاملات في القطاع الخاص) حقوقاً متساوية للرجل والمرأة في الأجور وفرص التدريب والترقية.

ففي مجال العمل، يعد التمكين الاقتصادي للمرأة وسيلة فعالة للنهوض بالمستوى الاقتصادي للأسرة والمجتمع، وتعمل الدولة على مساندة المرأة في القطاعين الرسمي و غير الرسمي وبالأخص المرأة المعيلة لأسرة.

وفي مجال اتخاذ القرار والتمكين السياسي، تم الدفع بالمشاركة الفاعلة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها وتستلزم تلك المشاركة تنمية المرأة وتطوير قدراتها وإمكاناتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغيير في مجتمعها.

ثانياً : تعزيز البيئة المؤاتية لتمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

اعتمدت دولة قطر عدد من الاجراءات على المستوى السياسي والإجرائي لضمان تطور المرأة، كالتالي:

- إنشاء آليات وطنية معنية بقضايا المرأة، والتي أسهمت في مأسسة العمل على تحقيق تكافؤ الفرص وتحقيق المساواة على مستوى صنع السياسات وتنفيذ البرامج.
- مراجعة التشريعات الوطنية المميزة ضد المرأة وتعديلها بما يتوافق مع المواثيق الدولية، إضافة الى تقديم مقترحات لقوانين من شأنها تحقيق تكافؤ الفرص و مراعية للنوع الاجتماعي، وفي هذه المجال

تم تعديل قانون العمل، وقانون العقوبات والانتخاب والأحوال الشخصية مثل رفع سن الزواج وقوانين جوازات السفر والجنسية، وتم تبني قوانين جديدة مثل مكافحة الإتجار بالبشر ومناهضة العنف الأسري و قانون الأسرة، ولا تزال الآليات الوطنية المعنية بقضايا المرأة في دولة قطر تبذل الجهود الرامية الى تحقيق المزيد من الإنجازات في هذا المجال.

- توفير المساعدة المجانية القانونية والتأهيل النفسي وتوفير المأوى للنساء ضحايا العنف.
- زيادة الاهتمام بتوفير الإحصاءات المصنفة على أساس الجنس، وهذا أدى الى بناء قدرات الآليات المؤسسية المعنية بالإحصاءات الرسمية.
- الالتزام بإعداد التقارير الوطنية الدورية المتعلقة بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة.
- تخصيص الموازنات لتنفيذ البرامج الرامية إلى تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة.
- قامت الدولة بإدماج النوع الاجتماعي في سياساتها العامة الوطنية في إطار حرصها الدائم على المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة. حيث تقوم سياسة الدولة علي الاستمرار في سياسات الإصلاح الاقتصادي ودعم النشاطات، وتقوم الحكومة بإدماج النوع الاجتماعي في برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، حيث تشارك المرأة في كافة المجالات في القاطعين الحكومي والخاص. كما تشجع الدولة على تنظيم التعاون وتبادل المعلومات والوثائق مع كافة الجهات المعنية بالمرأة والتي تعد الدولة طرفاً فيها.
- قامت إدارة شؤون الأسرة بوزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية بالعديد من الجهود والممارسات العملية خلال عامي ٢٠١٧-٢٠١٨ بهدف تعزيز وحماية حقوق المرأة، نذكر منها:
- انجاز برامج وورش تدريبية للأسر المنتجة في مجال تطوير المشاريع المنزلية.
- المشاركة في المعارض المحلية للأسر المنتجة ضمن الاحتفالات التراثية والوطنية.
- الإشراف على مجموعة من منافذ البيع للأسر المنتجة الممنوحة من الجهات الداعمة.
- إقامة الجائزة التشجيعية (أسواق قطرية) للأسر المنتجة ٢٠١٨ والمعرض المصاحب لها.
- تنظيم برامج حول التماسك الأسري بهدف التوعية بدور القيم في الأسرة.

ثالثاً : الاجراءات التي اتخذتها دولة قطر في السنوات الخمس الأخيرة للاعتراف بتوزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتعزيز التوفيق بين الأسرة والعمل

يعد من ضمن الاجراءات التي اتخذتها الدولة في هذا الصدد إصدار القانون رقم ١٣ لتعديل أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ٢٠١٥ والقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٧ الذي يضمن حرية حركة العمال المهاجرين من خلال إلغاء تصاريح الخروج لمعظم العمال المهاجرين في دولة قطر، حيث رحبت منظمة العمل الدولية بإصدار صاحب السمو أمير البلاد المفدى لهذا القانون.

كما أن التشريعات والإجراءات التنفيذية لدولة قطر الرامية إلى توفير بيئة تمكينيه لعمل المرأة، وكفالة مشاركتها في الحياة العامة، وتحقيق التوازن بين متطلبات العمل والأسرة، أسهمت في دعم المرأة القطرية لإثبات قدرتها ونجاحها بالاضطلاع بدور قيادي في كافة مناحي الحياة العامة، حيث تبوأت مناصب وزراية،

وترأست الجامعات، وانخرطت بنجاح في السلك الدبلوماسي، وتبوأت مناصب في الجهاز القضائي وفي النيابة العامة على نحو يحتذى به في المنطقة. كما تشارك المرأة القطرية في اتخاذ القرارات في مجلس الشورى الذي يتولى سلطة التشريع، ويقر الموازنة العامة للدولة، ويتولى الإشراف على السلطة التنفيذية، وذلك بعد تعيين أربع نساء متميزات في المجلس التشريعي بقرار من حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى.

ولقد تمكنت المرأة القطرية وبجدارة من تمثيل بلدها في العديد من المحافل الإقليمية والدولية، وتم انتخابها في العديد من اللجان المعنية بتنفيذ الاتفاقيات الدولية ومنها لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة .

كما حققت دولة قطر خطوات هامة في عملية التضامن بين الاجيال وتعزيز الإدماج الاجتماعي والتنمية المستدامة حيث:

- بادرت إلى الاستثمار في المواطن القطري منذ الخمسينيات.
- وضعت الدولة استراتيجية شاملة لتوفير مستوى معيشة عال للأجيال الحالية والقادمة.
- قطر على عهدها في الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي لتحقيق التنمية.
- أولت الدولة اهتماماً خاصاً بالشباب وتبذل جهوداً مستمرة للنهوض بهم.
- الأسرة هي محور التنمية المستدامة.
- تهتم الدولة بكبار السن وذوي الاعاقة وتلتزم بكافة متطلباتهم.
- قطر تعتبر الثقافة عنصراً أساسياً للتنمية وتعزيز حقوق الإنسان.
- الرياضة أداة لتعزيز التماسك الاجتماعي ودفع عجلة التنمية.

ومن ضمن السياسات الهامة لتعزيز دور المرأة هو إنشاء إدارة شؤون الأسرة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية وذلك بموجب القرار الأميري رقم (٦) لسنة ٢٠١٦ بالهيكل التنظيمي لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، إذ أنشأت الدولة إدارة تتولى القيام برعاية شؤون الأسرة وتلبية احتياجاتها، ودعم وتعزيز مسألة تمكين المرأة وحصولها على حقوقها كاملة، كما تساهم الإدارة في دعم قضايا المرأة العربية وذلك من خلال حضور المؤتمرات والاجتماعات الهامة التي تهتم بقضايا و شؤون المرأة إقليمياً وعربياً ودولياً، كما أن للإدارة دوراً كبيراً في تطوير وتعزيز دور المرأة ورعاية أسرتها وتوفير كافة متطلباتها وتقديم الدعم اللازم للنهوض بها.

رابعاً : التدابير والإجراءات التي اتخذتها دولة قطر في الخمس السنوات الأخيرة للحد من القضاء على الفقر بين النساء والفتيات:

استرشاداً بأهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وتوجيهات القيادة العليا بالدولة، واتساقاً مع أهداف الأمم للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، تم وضع استراتيجية الحماية الاجتماعية ٢٠١٧-٢٠٢٢ والتي ستقوم بالعمل على تحقيق متطلبات التنمية الاجتماعية من خلال تنفيذ السياسات الاستراتيجية والبرامج والآليات التي ستسهم في تعزيز الحماية الاجتماعية لجميع المواطنين، وتمكين فئات المجتمع المختلفة وتزويدهم بالمهارات

المطلوبة والأصوات التي تحقق لهم الحرية من الحاجة والخوف، وتأمين التمتع بحقوقهم ليعيشوا حياة صحية كريمة آمنة مع المحافظة على منظومة القيم والثقافة المجتمعية. وتشكل الحماية الاجتماعية مكونا أساسياً من منهجية متكاملة للتنمية الاجتماعية السليمة الرامية إلى تحقيق رفاه دولة قطر ومواطنيها. وبناء مجتمع سالم وآمن ومستقر من كافة المخاطر والأمراض الاجتماعية التي تهدد كيانه. ويقوم إطار استراتيجية الحماية الاجتماعية على ثلاث مرتكزات هي مرتكز الرعاية الاجتماعية ومرتكز رأس المال الاجتماعي ومرتكز الأسرة القطرية، تحددت على أساسها، وبإجماع آراء ممثلي الجهات ذات العلاقة بالقطاع، الأولويات الاستراتيجية للقطاع التي تتمثل في تحقيق النتائج التالية:

١. إنشاء نظام رعاية اجتماعية متكامل فعال ومستدام
٢. بناء أسرة قطرية قوية متماسكة وممكّنة
٣. زيادة نطاق وفعالية رأس المال الاجتماعي

وقامت الدولة بإدماج النوع الاجتماعي في سياساتها العامة الوطنية في إطار حرصها الدائم على المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة. حيث تقوم سياسة الدولة علي الاستمرار في سياسات الإصلاح الاقتصادي ودعم النشاطات، وتقوم الحكومة بإدماج النوع الاجتماعي في برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، حيث تشارك المرأة في كافة المجالات في القاطعين الحكومي والخاص. كما تشجع الدولة على تنظيم التعاون وتبادل المعلومات والوثائق مع كافة الجهات المعنية بالمرأة والتي تعد الدولة طرفاً فيها، وخاصة شعبة المرأة في الاسكوا حيث يتم تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والدروس المكتسبة في إطار تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

برامج التمكين، وتتضمن ما يلي:

- مشروعات وبرامج قائمة للتمكين الاقتصادي: وتشمل مشروع المرأة المعيلة، مشروع المنح الصغيرة، برنامج المرأة العاملة، مشروع التنمية متعدد الأهداف.
- مشروعات وبرامج قائمة للتمكين الاجتماعي: وتشمل مشروعات الرعاية الطبية والصحية، مشروع دعم جهود تعليم كبار السن ومحو الأمية، ومكتب شكاوى المرأة.
- مشروعات وبرامج قائمة للتكمين السياسي: وتشمل التأهيل السياسي للمرأة.
- مشروعات وبرامج قائمة للتأكيد على توعية المرأة وحصولها على حقوقها القانونية، وتشمل نشاط الوزارة في مجال التشريعات، ومتابعة تنفيذ اتفاقية منع كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ومتابعة منهاج عمل مؤتمر بيكين ١٩٩٥.
- مشروعات وبرامج قائمة للتنمية الثقافية للمرأة: وتشمل المرأة حافظة التراث ومشروع الرصد الاعلامي.
- مشروعات وبرامج قائمة لإدماج النوع في خطط التنمية: خطة قومية للنهوض بالمرأة القطرية، ومشروع إدماج المرأة في خطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع قياس المساواة بين

الجنسين باستخدام الإحصاءات المصنفة، مشروع السياسات الاقتصادية المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي .

خامساً: التدابير والإجراءات التي اتخذتها دولة قطر في السنوات الخمس الأخيرة لتحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات :

نظم الحماية الاجتماعية الشاملة المراعية للفوارق بين الجنسين

تجسد رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ مبادئ دستور قطر الدائم وتتصور نظام حماية اجتماعية فعال يضمن لجميع القطريين حقوقهم المدنية ويثمّن مساهمتهم في تنمية مجتمعهم، ويضمن لهم دخلا كافيا للمحافظة على حياة صحية وكريمة.

تضع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ عدة أهداف للحماية الاجتماعية وهي:

- بناء نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع القطريين، يرعى حقوقهم المدنية ويثمن مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع ويؤمن لهم دخلا كافيا للمحافظة على حياة كريمة مفعمة بالصحة.
- تطوير بنية اجتماعية سليمة مع بناء مؤسسات عامة فعالة ومنظمات مجتمع مدني نشطة وقوية.
- كما تهدف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ إلى رعاية مجتمع عادل ومتماسك يستند إلى معايير أخلاقية سامية.

وحيث تهدف السياسة الاجتماعية في دولة قطر على أن تكون الأنشطة الحكومية وأنشطة المجتمع المدني موجهة إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في مجتمع رفاهية مستدام اقتصادياً وبيئياً، ويراعى عند تطوير سياسة اجتماعية متكاملة ضمان اتساق جميع عناصر رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف العامة، و تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، إذ يتم:

- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان.
- القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.
- القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.
- الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني.
- كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.
- ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.

- القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.
- اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

سادساً: الاجراءات التي اتخذتها دولة قطر في السنوات الخمس الأخيرة لتحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات:

التدابير والاجراءات في مجال التعليم:

يعد التعليم أهم وسائل تمكين المرأة من خلال إكسابها للمعارف والمهارات اللازمة من اجل المشاركة الفعالة في عملية التنمية ويعد من ضمن الاجراءات.

- التزام دولة قطر بتحقيق المساواة والتكافؤ بين الجنسين (ذكور-إناث) في الالتحاق بالتعليم والاستفادة من فرصه بكافة أشكالها، وهذا ما تعكسه بوضوح التشريعات والقوانين الصادرة عن الدولة والتي تخلو من أوجه التمييز وصيغه، كالدستور القطري الذي رسّخ التزام دولة قطر الكامل بمبدأ المساواة بين الجنسين.
- كما جاءت أهداف رؤية قطر ٢٠٣٠ داعمة لتمكين المرأة القطرية في كافة المجالات المهنية دون تمييز. وفي ذات السياق، صدر في سبتمبر ٢٠٠١م القرار الأميري رقم (٢٥) والخاص بإلزامية التعليم لجميع الأطفال على أرض دولة قطر من بداية المرحلة الإبتدائية وحتى المرحلة الإعدادية أو بلوغ سن الثامنة عشر أيهما أسبق. تلاه المرسوم الأميري رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩م والذي تضمن الموافقة على انضمام دولة قطر إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩م (سيداو).
- حظيت المرأة في جامعة قطر بمناصب قيادية أسوة بالرجل، في دلالة واضحة على نظرة المسؤولين في الدولة بعين المساواة بين الجنسين في هذه المسألة .

سابعاً : التدابير و الاجراءات التي اتخذتها دولة قطر في السنوات الخمس الماضية لدمج منظور المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج للحد منم مخاطر الكوارث، ومقاومة المناخ والتخفيف من تأثيراته :

لقد أولت حكومة دولة قطر اهتماما خاصا بالمنظور الإنساني عند صياغة الاستراتيجيات الخاصة بالتنمية المستدامة، وكذلك في كافة البرامج والسياسات الحكومية، ومنها استراتيجية قطاع سوق العمل واستراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية. كما تحرص حكومة دولة قطر على مراعاة الجنسانية والتمثيل العادل للنساء عند تشكيل اللجان الوطنية ومجالس الإدارات وفرق العمل في الوزارات والمؤسسات العامة. كما

شهد الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية للمرأة، تزايدا في السياق التشريعي، حيث نص دستور الدولة الدائم على أن "الناس متساوون أمام القانون، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل أو اللغة، أو الدين"، كما كفل الدستور الحق في الصحة والتعليم والانتخاب والترشح، وتم إصدار العديد من القرارات والقوانين التي تكفل حقوق المرأة. حققت دولة قطر خلال فترة وجيزة تحولا اجتماعيا واقتصاديا متميزا للنهوض بوضع المرأة، ويعد من من أهم البرامج التي تم تدشينها للوصول بالمرأة إلى سوق العمل في برنامج الابتعاث الحكومي وبرنامج الباحثين عن عمل من الجنسين.

أولت الحكومة اهتماما كبيرا لتمكين المرأة اقتصاديا ومهنيا وتعزيز قدراتها، وكفالة تمتعها بحقها في العمل، وتوفير العمل اللائق وتعزيز الحماية الاجتماعية لها في جميع الاستراتيجيات والخطط الوطنية، وأن مشاركة المرأة القطرية في سوق العمل تبلغ نحو نسبة ٣٧٪ للنساء بين سن ٢٥ و٢٩ سنة، وتقترب من نسبة ٤٩٪ للفئة العمرية من ٣٠ إلى ٣٤ سنة، كما أن نسبة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار تبلغ ٣٠٪ وذلك وفق الإحصاءات الرسمية.

كما أضحت المرأة القطرية شريكا أساسيا في التنمية الاقتصادية، حيث جاءت دولة قطر بالمركز الأول في المؤشر الخاص بتساوي فرص الأعمال بين الجنسين في تقرير /المرصد العالمي لريادة الأعمال/ لعام ٢٠١٦"، مشيرا إلى استحداث جائزة سنوية لسيدات الأعمال تمنح لأكثر سيدة أعمال ساهمت في المجتمع القطري والاقتصاد الوطني.

احتلت دولة قطر المرتبة الثالثة والثلاثين عالميا في تقرير التنمية البشرية، والأولى عربيا، كما حصلت على المرتبة الخامسة والعشرين عالميا، والمرتبة الثانية على مستوى الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٧-٢٠١٨، والمرتبة الأولى عربيا والرابعة عالميا في جودة التعليم، ضمن ١٤٠ دولة على مستوى العالم، وفقا لمؤشر جودة التعليم الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس ٢٠١٧.كما تمكنت دولة قطر أيضا من سد الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالمراحل التعليمية المختلفة وفقا للتقرير الصادر عن المنتدى.

كما تؤكد دولة قطر حرصها على التمكين السياسي والإداري للمرأة، حيث عينت النساء القطريات في مناصب وزيرة، وسفيرة، ومديرة بالقطاعين الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك في منصب القاضية ووكيلة نيابة، وعضوات بمجلس الشورى، وهو المجلس التشريعي في دولة قطر.

تقوم دولة قطر بجهود ومبادرات على الصعيدين الوطني والدولي في مجال التعليم والنهوض بالمرأة بما يسهم في تعزيز السلام والأمن في المجتمعات، وقد ساهمت في دعم الدراسة العالمية حول تنفيذ مشروع قرار مجلس الأمن (٢٠٠٠/١٣٢٥) بشأن المرأة والسلام والأمن، وفي جهود الوساطة لحل النزاعات التي تقوم بها في العديد من المناطق في العالم، والتي لاقت ترحيبا من المجتمع الدولي. كما أن دولة قطر اتخذت عددا من السياسات والإجراءات بهدف دعم مشاركة المرأة في الحياة العامة من خلال الاعتراف بالشراكة بالعمل والمسؤوليات الوالدية، ومنها تحقيق التوازن بين مسؤوليات المرأة المهنية والأسرية، ومنها المواءمة بين المسؤوليات الأسرية والعمل كواحد من أهم أهداف تمكين المرأة، وأن جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر

يطبق أحدث المنهجيات المتعارف عليها دوليا لقياس التقدم المرجو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومقاصد كل هدف.

ثامناً: إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات كأولوية رئيسية في الخطة الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

يحتل الهدف الخامس المعني " بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات" أولوية رئيسية في أجندة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ في دولة قطر، إذ وضعت قضايا المرأة والعدالة بين الجنسين في قلب مفاهيم التنمية المستدامة وربطت بين وضع المرأة ورفاهها مع مستوى التنمية المستدامة بشكل مباشر، "فنجد أن أجندة التنمية تناولت قضايا المرأة ضمن عشرة أهداف، منها الهدف الخامس الذي خُصص لتمكين المرأة وللمساواة بين الجنسين وضمن تسعة أهداف أخرى تتناول مختلف الآفاق التنموية والحياتية مما يؤكد على الأهمية الخاصة التي توليها الأجندة لقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين ".

علماً بأن أهداف التنمية المستدامة ومخرجاتها لن تستثني أحدا. وأن قضايا وتطلعات المرأة لا يجب أن تقتصر فقط على الهدف الخامس، وإنما لا بد ان تكون ضمن بقية الأهداف الستة عشرة للخطة"، علماً بأن الأهداف العالمية حول المساواة بين الجنسين توضح العلاقة والترابط بين كل من أهداف التنمية المستدامة ومنهاج عمل بيجين.

القسم الثالث : العمليات والآليات الوطنية المتعلقة بتنفيذ ورصد إعلان ومنهاج بيجين والمتعلقة بخطة عمل التنمية المستدامة ٢٠٣٠

أولاً : تعزيز تولي المرأة للأدوار القيادية ومشاركة المرأة التامة وعلى قدم المساواة في صنع القرار في جميع مجالات التنمية المستدامة ٢٠٣٠ .

- إجراءات خاصة مؤقتة وإجراءات التدابير الايجابية مثل تخصيص (Quotas) للمشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية والعضوية في مجالس الإدارة في القطاع العام والخاص .
- تدعم دولة قطر المرأة لتولي المناصب القيادية والمشاركة في الإدارة العامة للدولة، ويتضمن ذلك مباشرة الحقوق السياسية بما فيها حق الانتخاب والترشح في المجلس البلدي، بما يتفق مع المعايير الدولية، وعلى الأخص الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها دولة قطر بشأن المرأة، وعلى رأسها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. حيث ضمن المرسوم رقم (١٧) لسنة ١٩٩٨ بشأن نظام انتخاب أعضاء المجلس البلدي المساواة التامة بين المرأة والرجل في حق الانتخاب والترشح لعضوية المجلس البلدي. وكفل القانون للمرأة على قدم وساق المساواة مع الرجل الحق في القيد والتصويت والترشيح. وعليه، فقد بلغت نسبة مشاركة المرأة في التصويت (٤٧ في المائة) حيث بلغ عدد الأصوات للمرأة ٦٨٢٦ صوتاً من عدد الذين أدلوا بأصواتهم البالغ ١٤٦٧٠. كذلك شاركت المرأة في الترشح لعضوية المجلس البلدي المركزي وقد فازت اثنتان بعضوية المجلس في عام ٢٠١٥م.

– تعزيز زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة من خلال الاعتراف بالشراكة بالعمل والمسؤوليات الوالدية.

السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم مشاركة المرأة في الحياة العامة من خلال الاعتراف بالشراكة بالعمل والمسؤوليات الوالدية:

١- تسعى الدولة نحو تحقيق التوازن بين مسؤوليات المرأة المهنية والأسرية، والاهتمام بوضع المرأة العاملة من أجل تحسين أدائها بتوفير بيئة عمل مناسبة، تلبي احتياجاتها وتتفهم طبيعتها وتعزز دورها في الأسرة.

٢- العمل على تعزيز دور المرأة في المجتمع عن طريق تقديم الدعم لمساندتها في تحقيق التوازن بين أدوارها الأسرية وواجباتها المهنية.

٣- أهمية تحقيق توازن أفضل بين العمل والمسؤوليات الأسرية، والذي يهدف إلى تحسين الدعم المقدم للأسرة العاملة خاصة النساء، واعتماد سياسات تساعد المرأة على المواءمة بين المسؤوليات الأسرية والعمل.

٤- توفير السياسات اللازمة لتمكين المرأة من العمل وتحقيق التوازن المطلوب بين العمل والأسرة وتعزيز دورها في المجتمع بشكل عام من خلال مشاركتها في العمل.

٥- اعتماد سياسات تساعد النساء على المواءمة بين المسؤوليات الأسرية والعمل كواحد من أهم أهداف تمكين المرأة، ومن ضمن هذه الآليات والوسائل المقترحة لتحقيق هذا الهدف «التوسع في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال في أماكن العمل، بما يساعد المرأة على الحفاظ على وظيفة الأمومة وبناء الأسرة.

٦- تعمل الدولة على توفير فرص التعليم والتأهيل العالي للمرأة مما ساهم في توفير فرص العمل أمام المرأة، وقد حظيت المرأة القطرية بفرص التعليم والتأهيل العالي واقتحمت سوق العمل في تخصصاته المختلفة وتبوأت مناصب قيادية عديدة، حيث تمت ترجمة كل هذه الأهداف والمقومات الدستورية في القوانين الخاصة، من أهمها قانون العمل القطري رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته الذي اعتمد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، فيما يتعلق بفرص العمل والأجر، والاهتمام بالمرأة كأم وكذلك كعاملة في الأمور كالمساواة والحماية الإضافية للمرأة، بالإضافة إلى قانون الموارد البشرية المدنية رقم (١٥) لسنة ٢٠١٦ وهذا القانون لا يفرق بين المرأة والرجل. ووضع معياراً موحداً للاختيار، بأن يكون شغل الوظائف على أساس الجدارة وعن طريق الإعلان.

وتسعى وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر إلى تمكين المرأة وتوفير الظروف التي تساعد المرأة على التوفيق بين دورها في الأسرة وبين عملها، من خلال التعاون مع الجهات المختصة في هذا الشأن.

ولقد أتت جهود الدولة ثمارها في استنهاض المرأة القطرية لتلعب دورها في التنمية وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو الأمر الذي رسخ ريادة قطر في الاهتمام بوضع المرأة وتفعيل دورها كمواطنة فاعلة في مجتمعها.

ولقد غدت المرأة القطرية اليوم وبفضل جهود الدولة الداعمة والمساندة لتفعيل مشاركة المرأة في مختلف جوانب الحياة بما فيها الجوانب الاقتصادية والاستثمارية، أحد محركات السوق الاستثماري وليس فقط مجرد متابعة له، بحيث واكب حضور المرأة تنوع في المجالات والأنشطة المختلفة التي تمارسها.

ثانياً : تشجيع العمليات المراعية للمنظور الجنساني في جميع البيانات ومتابعتها واستعراضها

تضمين النهج المراعية للمنظور الجنساني في عمليات الاستعراض والمتابعة الوطنية لخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠:

- المرأة القطرية محور هام من محاور التنمية وشريك فعال في مسيرتها وتتوقف مشاركتها على ما يكفله لها المجتمع من فرص المشاركة في جهود التنمية، فإدماج المرأة في التنمية هو تمكين كل من الذكور والإناث من المشاركة الكاملة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتعظيم الاستفادة للأسرة والمجتمع ككل.

عناصر تضمين النوع الاجتماعي في التنمية

١. ادماج مكنون المرأة في جميع برامج ومشروعات الخطة من خلال وضوح نوعية وطبيعة المشاكل التي تواجه المرأة وإدماجها في الأهداف والسياسات التنفيذية.
٢. دعم وتنمية دور المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كمنتجة ومتخذة قرار وهو ما يتطلب التركيز على المجالات المرتبطة بقدرات المرأة للتعليم والتدريب والصحة.
٣. زيادة فرص مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
٤. ضرورة وجود آليات للمتابعة وتنفيذ مكون المرأة في الخطة وتقييم الأداء ومدى ملائمته لمواجهة أوجه التمييز وعدم المساواة حيث:

- تنص المادة (٢٣) من الدستور القطري على أن الدولة تعنى "بالصحة العامة، وتوفر وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقاً للقانون". وينظم قانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٦م بشأن تنظيم العلاج الطبي بالداخل مسائل التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الراعية الصحية.

- تولى الدولة عناية كبيرة بالوضع الصحي للمواطنين، والوضع الصحي للمرأة بصفة خاصة وذلك من خلال تحسين نوعية الخدمات الصحية وتسهيل حصول المرأة على هذه الخدمات، وتعتبر الرعاية الصحية للمرأة أحد دعائم التنمية الشاملة للمرأة، لما لها من دور عظيم على حياتها وحياة الأجيال القادمة.

- استطاعت دولة قطر أن تحقق الهدف المتعلق بتخفيض وفيات الأطفال، بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة وبمقدار الثلثين.

- تخطت دولة قطر الغاية التي تقتضي تخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع.

- تم تدشين الاستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٨ في يونيو ٢٠١٣، وتأتي هذه الاستراتيجية طبقاً لمبادئ الرؤية الوطنية لدولة قطر ٢٠٣٠ والاستراتيجية الوطنية للصحة في قطر للأعوام ٢٠١١-٢٠١٦، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى معالجة ومواجهة التحديات الصحية المستقبلية من خلال وضع الرعاية الصحية الأولية في محور النظام الصحي وتتمحور الاستراتيجية في

ثماني أهداف وهي (تحسين الرعاية، تعزيز الصحة، والتحري، والرعاية العاجلة، والأمراض المزمنة غير المعدية، والصحة العقلية، والأمهات والأطفال حديثي الولادة، والأطفال والمراهقين).

ثالثاً : آليات بشأن تعزيز الترتيبات المؤسسة الوطنية

تعزيز ودعم إبراز الآليات الوطنية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين

نظم الحماية الاجتماعية الشاملة المراعية للفوارق بين الجنسين

تجسد رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ مبادئ دستور قطر الدائم وتتصور نظام حماية اجتماعية فعال يضمن لجميع القطريين حقوقهم المدنية ويثمّن مساهمتهم في تنمية مجتمعهم، ويضمن لهم دخلا كافيا للمحافظة على حياة صحية وكريمة.

تضع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ عدة أهداف للحماية الاجتماعية وهي:

- بناء نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع القطريين، يرعى حقوقهم المدنية ويثمن مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع ويؤمن لهم دخلا كافيا للمحافظة على حياة كريمة مفعمة بالصحة.
- تطوير بنية اجتماعية سليمة مع بناء مؤسسات عامة فعالة ومنظمات مجتمع مدني نشطة وقوية.
- كما تهدف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ إلى رعاية مجتمع عادل ومتماسك يستند إلى معايير أخلاقية سامية.

رابعا : السياسات الاجتماعية في دولة قطر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ ومدى ارتباطها بتنفيذ منهاج بيجن في دولة قطر:

تهدف السياسة الاجتماعية في دولة قطر على أن تكون الأنشطة الحكومية وأنشطة المجتمع المدني موجهة إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في مجتمع رفاهية مستدام اقتصادياً وبيئياً، ويراعى عند تطوير سياسة اجتماعية متكاملة ضمان اتساق جميع عناصر رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف العامة، و تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، إذ يتم :

- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان.
- القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.
- القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.
- الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني.
- كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

- ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.
- القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.
- اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

خامساً : آليات تسريع تقدم المرأة والفتاة في دولة قطر على مدى السنوات الخمس الماضية ومدى ارتباطها بتنفيذ منهاج بيجين:

التخطيط لمعالجة هذه الأولويات:

* تعزيز الاتساق والتنسيق بين الآليات المشتركة بين المؤسسات من أجل التنسيق وصنع القرار فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لتعزيز المسائل المتعلقة بالأسرة وتطوير الشراكات.

تبذل دولة قطر من خلال أجهزتها ومؤسساتها الحكومية والخاصة جهوداً حثيثة لبناء الأسرة القطرية، حيث تبنت الدولة السياسات والمبادرات والتشريعات الرامية إلى حماية البناء الأسري وأفراد الأسرة، وشجعت المبادرات الهادفة إلى تنميتها وتمكينها من التكيف مع التغيرات التي تطرأ على محيطها، وإكسابها القدرة على الاستجابة لهذه التغيرات دون المساس ببنائها أو فقدانها لوظائفها، ولقد توالت هذه الجهود عاما بعد عام، حتى وصلت بالأسرة القطرية إلى مستويات متقدمة، في الجوانب الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية، وانعكست مستويات التقدم على أعضائها من الأطفال والشباب والمسنين والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي إطار تحقيق التماسك الأسري تقوم الدولة بتقديم الخدمات الوقائية والتوعوية والتثقيفية في سبيل رفع الوعي الأسري في المجتمع، ومساندة الأسر في مواجهة جميع التحديات التي تستهدفها وتضعف من بنيانها وتؤثر على تماسكها واستقرارها وقيامها بأدوارها المنوطة بها في المجتمع.

تطوير الشراكات:

يعتبر تعزيز التعاون والمشاركة في التنمية عنصراً مهماً من عناصر الحق في التنمية، وفي هذا السياق، فإن النهج التشاركي في التنمية يجب أن ترافقه ثقافة تنظر للتنمية على أنها ليست مسؤولية الحكومة وحدها، بل هي نتيجة جهد مشترك على مستوى المجتمع .ويتطلب التطوير التدريجي لمثل هذه الثقافة اتخاذ إجراءات متضافرة لتعزيز المسائل المتعلقة بالأسرة وتطوير الشراكات فإن المسؤولية في ذلك مشتركة مابين

الجهات الحكومية والقطاع الخاص والوعي بدورهم في التنمية الوطنية بما يعكس تحقيق رؤية قطر الوطنية " 2030:الحق في التنمية".

لذا فإن دولة قطر تهتم بتعزيز دور الشراكات على مستوى الاجهزة الحكومية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الأسرية، وذلك بهدف تعزيز دورها في التنمية المستدامة وتقديم أفضل الخدمات للأسرة والمجتمع، وفقا لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

كما تعمل الدولة من خلال سياساتها وبرامجها ومبادراتها على تقوية الشراكات وتعزيز إنشاء علاقات سليمة بين الأفراد داخل الأسرة الواحدة وذلك كما يلي:

١- المحافظة على أسرة متماسكة قوية ترعى أبناءها وتلتزم بالقيم الأخلاقية والدينية والمثل العليا.
٢- بناء نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع القطريين، يرعى حقوقهم المدنية ويثمن مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع ويؤمن لهم دخلا كافيا للمحافظة على الكرامة والصحة.
٣- بناء مؤسسات عامة فعالة ومنظمات مجتمع مدني نشطة وقوية تساهم في تقديم خدمات ذات جودة عالية تستجيب لحاجات ورغبات الأفراد والمنشآت الاقتصادية.
٤- بناء مجتمع آمن ومستقر تسيّره مبادئ العدل والمساواة وسيادة القانون.
٥- تعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والسياسية، وخاصة تلك المتعلقة بصناعة القرار.
٦- غرس وتطوير روح التسامح والحوار البنّاء والانفتاح على الآخرين على الصعيد الوطني والدولي.
٧- ترسيخ قيم وتقاليد المجتمع القطري والمحافظة على تراثه.
٨- تشجيع النشء على الإبداع والابتكار و تنمية القدرات.
٩- غرس روح الانتماء والمواطنة.
١٠- مؤسسات تعليمية متطورة ومستقلة تدار بكفاءة وبشكل ذاتي ووفق إرشادات مركزية وتخضع لنظام المساءلة.

كما تستضيف الدولة عدداً من الندوات والمؤتمرات الهامة تتناول معظم القضايا والمستجدات المتعلقة بالأسرة، بهدف تطوير الشراكات وتعزيز التعاون المشترك وخلق قنوات الاتصال والتواصل بين الجهات المشاركة في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

سادساً : تعميم المنظور الجنساني في سياق خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من أجل ضمان تكامل اعتبارات المساواة بين الجنسين في التنفيذ عبر كافة الأهداف والغايات لتنفيذ اعلان ومنهاج بيجين ٢٠٣٠:

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة :

حظيت مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باهتمام ودعم من قبل المجتمع الدولي، الذي يسهم بدوره في تحقيق الكثير من الإنجازات في مناطق متعددة من العالم، وأن تخصيص الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، إنما يؤكد حرص المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهود لتحقيق هذا الهدف على نطاق عالمي. ويؤكد الدور المحوري للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تحقيق سائر أهداف التنمية المستدامة، كالقضاء على الفقر، والصحة، والتعليم.

١- تعمل دولة قطر على تعزيز وضع المرأة وطنياً وإقليمياً ودولياً، حيث أكدت الدولة حرصها على تمكين المرأة وتوفير الدعم والبيئة التي من شأنها أن تعزز حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وينعكس هذا الحرص في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ واستراتيجيات التنمية الوطنية، كما أكدت حرصها على تنفيذ التزاماتها اتجاه اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢- إن دولة قطر تجدد التزامها بتمكين المرأة من ممارسة كافة حقوقها ومشاركتها في كافة نواحي الحياة، كما تعد مسألة النهوض بالمرأة من أولويات دولة قطر، والاستمرار في جهودها في مجال التعاون الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣- تعتبر دولة قطر من ضمن الدول الرائدةٌ في مجال تعزيز حقوق المرأة وتمكينها وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة، حيث كانت من أوائل الدول التي وفرت التعليم للفتيات في منطقة الخليج، وذلك انطلاقاً من ايمان دولة قطر وقيادتها الحكيمة بأن التعليم هو حق إنساني، وأن تعليم الفتيات يعتبر من أهم الوسائل للنهوض بحقوق المرأة في كافة المجالات.

٤- ومن ضمن المبادرات الهامة التي تدعم بها دولة قطر مسألة النهوض بالمرأة وتعزيز مكانتها إعلان حضرة صاحب السمو، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى (حفظه اللّه) عن تعهد دولة قطر بتوفير التعليم ذي الجودة لمليون فتاة بحلول العام ٢٠٢١، دعماً لإعلان شارليفوا الذي صدر عن قمة مجموعة الدول السبع في شهر يونيو ٢٠١٧، وذلك خلال الكلمة التي أدلى بها خلال مؤتمر"حوار القادة: معاً من أجل تعليم الفتيات في سياق النزاعات والظروف الهشة" الذي عُقد خلال الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

سابعاً: الاليات الوطنية في دولة قطر التي اتخذتها الدولة خلال السنوات الخمس الماضية للقضاء على أشكال العنف ضد النساء والفتيات وأولويات العمل لتنفيذ إعلان ومنهاج بيجين:

أعطت الدولة أولوياتها لمحاربة العنف المنزلي حيث اعتمدت الدولة عددا من الإجراءات على المستوى السياسي والإجرائي لضمان حماية وتعزيز حقوق المرأة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إنشاء آليات وطنية معنية بقضايا المرأة، والتي أسهمت في تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة على مستوى صنع السياسات وتنفيذ البرامج.
- مراجعة التشريعات الوطنية المميزة ضد المرأة وتعديلها بما يتوافق مع المواثيق الدولية، إضافة إلى تقديم مقترحات لقوانين من شأنها تحقيق تكافؤ الفرص ومراعاة للنوع الاجتماعي.
- توفير المساعدة المجانية القانونية والتأهيل النفسي وتوفير المأوى للنساء ضحايا العنف.
- زيادة الاهتمام بتوفير الإحصاءات المصنفة على أساس الجنس.
- تخصيص الموازنات لتنفيذ البرامج الرامية إلى تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة.
- زيادة نسبة تعيين النساء في مواقع صنع القرار.
- إدماج النوع الاجتماعي في برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.
- التعاون وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات في إطار تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين مع كافة الجهات المعنية بالمرأة كالإسكوا.

- إنشاء وحدة حكومية معنية بالمرأة

تم استحداث إدارة الأسرة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بموجب القرار الأميري رقم (٤) لسنة ٢٠١٦، مما يعكس الاهتمام الرسمي بضرورة وجود جهة حكومية وطنية عليا تعنى بالأسرة وعلى وجه الخصوص بالمرأة.

قامت إدارة شؤون الأسرة بالعديد من الجهود والممارسات العملية خلال أعوام (٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨) بهدف حماية وتعزيز حقوق المرأة، كإنجاز برامج وورش تدريبية للأسر المنتجة في مجال تطوير المشاريع المنزلية، والمشاركة في المعارض المحلية للأسر المنتجة ضمن الاحتفالات التراثية والوطنية، والإشراف على مجموعة من منافذ البيع للأسر المنتجة الممنوحة من الجهات الداعمة، والمشاركة في الفعاليات الخارجية ذات الصلة، وإقامة جائزة تشجيعية للأسر المنتجة ٢٠١٧، وتنظيم برامج حول التماسك الأسري بهدف التوعية بدور القيم في الأسرة .

ثامناً : العمليات والآليات الوطنية التي اتخذتها دولة قطر الأولوية في السنوات الخمس الأخيرة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات ومدى ارتباطها بتنفيذ منهاج بيجين:

يعتبر الحفاظ على الأسرة وحمايتها من المخاطر (ومن أهمها العنف الأسري) إحدى الدعائم التي يقوم عليها المجتمع القطري وفقا لأحكام الدستور وخاصة المادة (٢١) التي تنص على أنّ "الأسرة هي أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها، وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها"، والمادة (٢٢) التي تنص على أن "ترعى الدولة النشء، وتصونه من أسباب الفساد وتحمية من الاستغلال، وتقيه شر الإهمال البدني والعقلي والروحي، وتوفر له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في شتى المجالات، على هدى من التربية السليمة". وكان لانضمام دولة قطر لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أثره على آليات حماية النساء والفتيات من العنف ووضع الاستراتيجيات الملائمة لذلك. حيث اهتمت الدولة بتقديم الدعم النفسي والقانوني والمالي لضحايا العنف الاسري ومساعدتهم، كما تم إنشاء مراكز ومؤسسات للحد من هذه الظاهرة، تحت اشراف المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي:

- مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي: وهي مؤسسة رائدة لتعزيز الحماية والتأهيل الاجتماعي تهدف الى نشر الوعي والتثقيف وتوفير الحماية والتأهيل الاجتماعي اللازم للحد من العنف والتصدع الاسري.
- مركز الاستشارات العائلية: وهي مؤسسة رائدة في دعم حياة زوجية وأسرية مستقرة تساهم في بناء وتقوية أواصر الزواج والاسرة، وإسداء المشورة، والحد من الآثار السلبية للتفكك الاسري.
- وتبذل الدولة جهودا للإقناع والتوعية بخطورة العنف الاسري وضرورة مكافحته، وقد لوحظ انخفاض عدد ضحايا هذا العنف بشكل ملحوظ، حيث لعبت حملات التوعية العامة لهذه المؤسسات دوراً فاعلاً في تعزيز الوعي لدى الرأي العام.

دور إدارة شؤون الأسرة بوزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية في مناهضة العنف الاسري (الطفل – الاسرة – المرأة):

الآلية الوطنية الحالية لدولتك والتي تستخدمها الدولة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

إدارة شؤون الأسرة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، وتم إنشاؤها بموجب القرار الأميري رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ بالهيكل التنظيمي للوزارة. وتختص إدارة شؤون الأسرة بما يلي:

١- تنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالأسرة.
٢- زيادة وعي المجتمع بالتحديات والقضايا الأسرية والاجتماعية، وآثارها، وطرق الوقاية منها.
٣- تنفيذ مشاريع وبرامج تنمية وتطور قدرات المرأة وإبداعات الأطفال والناشئة ثقافياً وتعليمياً وترفيهياً، بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المختصة.
٤- إعداد وتنفيذ برامج للوقاية من انحراف الأحداث، وتأهيل المنحرفين ومواجهة المشكلات الاجتماعية في مجال الأحداث، والإشراف على دور الرعاية الاجتماعية المخصصة لرعايتهم وتأهيلهم.
٥- اتخاذ الإجراءات اللازمة لرعاية وحماية الأطفال مجهولي الأبوين.
٦- مساعدة المسجونين المفرج عنهم، والمدمنين المتعافين وأسرهم على التكيف والاندماج الاجتماعي، والعمل على توفير بيئة صالحة ومناخ اجتماعي مناسب وفرص عمل للمفرج عنهم للحيلولة دون عودتهم إلى الانحراف، بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المختصة.
٧- اقتراح وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية والبرامج المتعلقة بكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
٨- توجيه جهود المؤسسات المعنية بالمرأة والأسرة، بهدف إنشاء مشروعات تنموية لتمكين الأفراد والأسر اقتصادياً، وتشجيعهم للاعتماد على النفس.
٩- تطوير وتنفيذ مشروعات دعم وتنمية الأسر المنتجة من خلال التدريب وتوفير الخدمات المساعدة.
١٠- توفير مجالات لتسويق منتجات برامج الأسر المنتجة.
١١- الترخيص لدور الحضانة، والإشراف والرقابة عليها.
١٢- تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل، لمناقشة كافة قضايا الأسرة.

كما تم استحداث الخط الساخن (خط حماية وتمكين الاسرة والمرأة) ويهدف إلى:

١- الرد على استفسارات الأسرة والمرأة والعمل على توجيههم وزيادة وعيهم بالتحديات والقضايا الاسرية وطرق الوقاية منها.
٢- التنسيق مع الجهات المختصة بشأن مواجهة العنف الموجه للأسرة والمرأة.
٣- الرد على الاستفسارات الخاصة بمسألة تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعياً.
٤- احاطة المرأة بمفهوم المشاريع الصغيرة الخاصة كأداة لتمكين المرأة.

٥- تطوير قدرات المرأة عن طريق الإصغاء لهن وتقديم المساعدة النفسية والاجتماعية لهن وذلك من خلال تلقي الاتصالات الهاتفية من قبل فريق الإصغاء المؤلف من نساء موظفات متدربات أكاديميا وميدانيا في هذا الخصوص.

٦- توعية الأسرة والمرأة بأهمية المشاركة في مشاريع وبرامج تطوير قدرات المرأة وتمكينها التي تنفذها الادارة بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المختصة.

٧- تعريف الأسرة والمرأة بالمشروعات التنموية التي تهدف إلى تمكين الأفراد والأسر اقتصادياً، وتشجيعهم للاعتماد على النفس.

٨- الرد على استفسارات كبار السن والأشخاص ذوي الاعاقة من خلال المختصين، والمساهمة في تلبية متطلباتهم.

وتقوم ادارة شؤون الأسرة بعدد من الجهود في هذا المجا، كالتالي:

١- العمل على إضافة الخط الساخن وتطبيق حماية في قائمة الأرقام المهمة في الدولة وتعميمه على جميع سفارات الدول العربية والأجنبية لدى الدولة لتعريف الجاليات به وخدمة الإبلاغ الإلكتروني.

٢- تنفيذ خطة لتنظيم ورش عمل متخصصة للأسر والمرأة وكذا للطلاب في المراحل المختلفة للتعريف بالخط الساخن والإبلاغ الالكتروني تستمر هذه الخطة سنوياً.

٣- التعامل مع المواضيع المتعلقة بالأسرة والمرأة والطفل بخصوصية وقبول الابلاغ عنها سواء عن طريق الاتصال أو الكتابة أو التحدث مع الأشخاص، من شرائح مختلفة من الجمهور من كافة الجنسيات العربية والاجنبية واتخاذ ما يلزم بشأنها.

٤- تقديم الاستشارات القانونية والنفسية والاجتماعية في مجال حماية الأسرة والمرأة و الطفل، من خلال كادر متخصص ومؤهل تم تدريبه للتعامل مع مثل هذه القضايا، كما يتم احالة بعض الحالات إلى الجهات المعنية للقيام بما يلزم لمساندتهم مع الأخذ في الاعتبار الحرص على السرية والخصوصية و تقييم الحالات، فإذا ما استدعت استجابة سريعة يتم التنسيق مع الجهات المعنية لتقديم الدعم اللازم في اسرع وقت استجابة اما الحالات التي تتطلب القيام بإجراءات تحقيقية وتقديم دعم اجتماعي ونفسي فتقوم الادارة بتقديم المساعدة لكافة المتصلين واتخاذ الاجراءات اللازمة لديها في هذا الشأن، ومن خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

٥- مراعاة أرشفة المكالمات للرجوع إليها وقت الحاجة.

٦- تم تكوين فريق عمل لحماية الأسرة والطفولة (الطفل – المرأة – ذوي الاعاقة – كبار السن) بالإدارة تتضمن هذه اللجنة شركاء من الجهات المعنية (وممثلي المجتمع المدني تكون مهمة هذه اللجنة المساهمة في رسم السياسات الخاصة بالأسرة والطفولة).

٧- تم تكوين فريق عمل لحماية الطفل يتلقى الشكاوى عن حالات تعرض الطفل للخطر وله التنسيق المباشر مع الجهات المختصة لاستدعاء الطفل وأبويه أو ولي أمره أو المسئول عنه والاستماع إلى اقوالهم وفحص الشكاوى المقدمة والعمل على إزالتها.

٨- التصدي لمشكلة العنف ضد الأسرة والمرأة من خلال إجراء البحوث والدراسات اللازمة لكشف حجم تلك المشاكل وأسبابها وتوفير الحماية لضحاياها، وتدريب العاملين معهم، والقيام بالحملات الإعلامية لنشر الوعي المجتمعي بهذه المشاكل.

٩- تنفيذ برنامج لرعاية ودعم الأسر المنتجة وتوفير منافذ لتسويق منتجاتها بصورة دائمة في المعارض والمناسبات الموسمية .

تاسعاً: الاستراتيجيات الوطنية التي استخدمتها دولة قطر في السنوات الخمس الأخيرة لمنع العنف ضد النساء والفتيات ومدى ارتباطها بتنفيذ منهاج بيجين:

الاهداف الاستراتيجية التي حققتها الدولة في السنوات الخمس الأخيرة:

- توفير حماية قانونية للمرأة لضمان عدم تعرضها للعنف.
- تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تضمن حقوق المرأة في عدم التعرض للعنف.

الانجازات:

الحماية الدستورية والتشريعية للمرأة في دولة قطر:

- أكد الدستور القطري على مبدأ المساواة أمام القانون بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات وبغض النظر عن الجنس بما يضمن حماية المرأة من كافة أشكال التمييز بحيث يتيح لها فرصاً متكافئة تمكنها من بناء قدراتها وحماية وتعزيز حقوقها والمشاركة بشكل إيجابي في تنمية المجتمع.
- كما أكد الدستور في الباب الثاني منه، والخاص بـ "المقومات الأساسية للمجتمع"، على أن المجتمع القطري يقوم على دعامات العدل، والإحسان، والحرية والمساواة، ومكارم الأخلاق.
- واهتمت التشريعات الوطنية الصادرة خلال السنوات الأخيرة، بتعزيز حقوق المرأة، وإزالة أوجه التمييز بينها وبين الرجل، وإرساء قواعد المساواة بينهما في شتى المجالات. وقد استعملت نصوص القوانين القطرية كافة صيغة العموم لدى تقرير الحقوق أو تحديد الالتزامات الملقاة على عاتق المخاطبين بأحكامها، بما لا يحتمل تفرقة بين الرجل والمرأة.

الحماية الجنائية للمرأة من العنف (وخاصة العنف المنزلي-التحرش الجنسي)

- قانون العقوبات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤م: حيث تناولت المواد (٣٠٨و٣٠٩ و٣١٠و٣١١) العقوبات المقررة على كل من يواقع أنثى بغير رضاها، سواء بالإكراه أو بالتهديد أو بالحيلة. وكذلك المادة (٣٢٠) من الفصل الخامس الخاص بالفعل الفاضح حيث نصت على العقوبة بالحبس والغرامة أو أحداهما لكل من يخدش حياء أنثى أو يتطفل عليها في خلوتها. وتناولت المواد (٣٢٣و٣٢٥) عقوبات التحريض على الزنا والبغاء. وكذلك المواد (٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٦) الخاصة بعقوبات الإجهاض. كما قرر القانون عقوبات لكل من ارتكب جريمة مواقعة أنثى تتراوح ما بين الإعدام والحبس سبع سنوات، وتشديداً على حمايته للأنثى غلظ العقوبات إذا كان المتهم من أصولها أو المتولين تربيتها. وجرم الأفعال التي تتضمن خدش حياء أو إغراء لأنثى لممارسة

البغاء أو إتيان أفعال منافية للآداب، وحمايةً للأنثى ولحملها المسكن جرم أفعال الاعتداء على امرأة حبلى وأفعال اجهاض المرأة عمداً.

- وشدد القانون العقاب على الجاني في جرائم الزنا والعرض في حال كون المجني عليها أو المجني عليه طفلا سواء كان من الذكور أو الإناث. وذلك في المواد (٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٦، ٢٩٧).
- وتضمن قانون العقوبات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤ العديد من النصوص التي تؤكد عدم المساس بحرية الإنسان وحرمته، وعدم التعرض للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة.
- كما تضمن قانون العقوبات المشار إليه النص في مادتيه (٣١٨) و(٣٢٢) حظر ارتكاب الجرائم الماسة بحرية الإنسان وحرمته، ومنها خطف شخص أو القبض عليه أو حجزه أو حرمانه من حريته بأية وسيلة على خلاف القانون، أو تسخير أو إكراه إنسان على العمل سواء بأجر أو بغير أجر.

<u>الاستراتيجيات التي طبقتها الدولة خلال الخمس سنوات الأخيرة</u>

أمّا على مستوى الاستراتيجيات الوطنية لمناهضة العنف الأسري، فقد أولت الرؤية الوطنية لدولة قطر ٢٠٣٠، أهمية كبرى لتماسك الأسرة القوية وتمكين المرأة، وأقرت بضرورة الحفاظ على الثقافة القطرية في مواجهة التغيرات والتحديات المتعددة التي تؤثر على جوانب المجتمع كافة. وتوفر الرؤية الوطنية إطارا عاما ومتكاملا لاستراتيجيات قطاعية متسقة تشمل خططا وبرامج ومشاريع استنبطت وصيغت لتساعد على تحقيق الرؤية. وفي هذا الإطار فقد حددت استراتيجية قطاع التماسك الأسري وتمكين المرأة ثماني نتائج تنموية رئيسية منشودة، ضمن ثلاثة محاور تشمل التماسك الأسري، والرعاية الاجتماعية، وتمكين المرأة، كوسيلة لتفعيل أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. وسيتم تحقيق النتائج المرجوة من خلال اثني عشر مشروعا مترابطا تتمثل أهدافها في:

١. تعزيز دور الأسرة القطرية كركيزة المجتمع الأساسية
٢. زيادة مسؤولية الوالدين والتقليل من الاعتماد على عاملات المنازل
٣. خفض معدلات العنف الأسري وإنشاء نظام حماية ودعم للضحايا
٤. تقديم أنظمة دعم للأسر ذات الأوضاع الخاصة، كأسر المعاقين والأحداث المنحرفين
٥. خفض درجة تعرض الأسر القطرية للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية وتحسين عملية إدارة شؤونها المالية.
٦. صحة ورفاهة الأطفال وحمايتهم
٧. زيادة الدعم للأسر العاملة وخصوصا للنساء
٨. زيادة عدد النساء في المناصب القيادية ومراكز صنع القرارات السياسية
٩. التقليل من الصورة النمطية السائدة عن أدوار المرأة ومسؤولياتها.

- استراتيجية قطاع التماسك الأسري وتمكين المرأة (٢٠١١-٢٠١٦)، والتي تهدف إلى:
  - تعزيز تماسك الأسرة.

- ترشيد استخدام العمالة المنزلية وتحجيم آثارها.
- خفض عدد حالات العنف المنزلي وتوفير الحماية والدعم للأسر المتأثرة بالعنف.
- إنشاء نظام دعم فعّال للأسر التي تعيش في أوضاع خاصة، كالأسر التي ترعى المعاقين أو المسنين.
- دعم وتمكين الأسر الضعيفة اقتصادياً واجتماعياً والتشجيع على المزيد من روح المسؤولية المالية وخفض المديونية لدى الأسر القطرية.
- اعتماد مقاربة كلية لتحقيق رفاهية وأمن الأطفال.
- دعم ومساندة المرأة لتحقيق التوازن ما بين مسؤوليات العمل والأسرة.
- العمل على تمكين المرأة في جميع المجالات، ولاسيما في المجالات السياسية والاقتصادية.

- الاستراتيجية الوطنية للصحة (٢٠١٧-٢٠٢٢) والتي تهدف إلى تحقيق: صحة أفضل، رعاية أفضل، قيمة أفضل. وترتبط استراتيجية قطر للصحة العامة ٢٠١٧-٢٠٢٢ بشكل وثيق مع البعد الصحي (صحة أفضل) تأكيداً على أنّ صحة السكّان مسؤولية الجميع وبهدف رفع الحالة الصحية للجميع وذلك من خلال تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض. وترتبط الاستراتيجية الجديدة بأهداف الاستراتيجية الوطنية للصحة (٢٠١١ – ٢٠١٦)، والتي هدفت إلى إحداث تغييرات في نظام الرعاية الصحية، وتقديم رعاية صحية شاملة فعالة ومعقولة التكلفة على مستوى عالمي ومتاحة للجميع مع الأخذ في الاعتبار احتياجات مختلف فئات المجتمع من الرجال والنساء والأطفال.
- الاستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية (٢٠١٣- ٢٠١٨)، والتي تهدف إلى مواجهة ومعالجة التحديات الصحية المستقبلية من خلال توفير نظام رعاية صحية شامل عالي المستوى، وتوفير نموذج متكامل من خدمات الرعاية الصحية للوصول إلى نموذج رعاية وقائية ومجتمعية يرتكز على المريض، ويضمن له سهولة الوصول إلى الرعاية الصحية المناسبة.
- استراتيجية التعليم والتدريب (٢٠١١-٢٠١٦)، والتي تهدف إلى تحقيق نظام تعليمي يرقى إلى مستوى الأنظمة التعليمية العالمية من خلال توفير مناهج تعليم وبرامج تدريب تستجيب لحاجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، وفرص تعليمية وتدريبية عالية الجودة تتناسب مع طموحات وقدرات كل فرد، وبرامج تعليم مستمرة ومتاحة للجميع. كما تسعى الاستراتيجية إلى توفير مؤسسات تعليمية متطورة ومستقلة تدار بكفاءة وبشكل ذاتي ووفق إرشادات مركزية وتخضع لنظام المساءلة، ونظام فعال لتمويل البحث العلمي يقوم على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة ومراكز البحوث العالمية المرموقة، وإيجاد دور فاعل دولياً في مجالات النشاط الثقافي والفكري والبحث العلمي.
- استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية (٢٠١١-٢٠١٦)، والتي تهدف إلى تجديد الإلتزام بالقيم والمبادئ العربية والإسلامية وبشكل يحفظ الأسرة القطرية ويجعلها محور التنمية الاجتماعية، وتشجع المواطنين على إدراك كامل طاقاتهم الكامنة عبر التنمية البشرية، وبما يكفل الإنصاف وحقوق الإنسان.
- الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية (٢٠٢٢-٢٠١٣)، والتي تهدف إلى العمل على الحد من ضحايا الحوادث المرورية، وتقليل عدد الوفيات الناتجة عن هذه الحوادث سنوياً، إلى جانب تقليل عدد الإصابات الخطرة التي تنتج عنها، كخطوة نحو تحقيق الرؤية القطرية طويلة المدى للسلامة المرورية.

وتركز الاستراتيجية على رؤية عامة ومشتركة بين الجهات المعنية حيث إنها تمثل إطار عمل لتحديد الالتزامات المطلوبة ومرجعاً لتنفيذ مبادرات السلامة المرورية ذات الأولوية القصوى والأكثر فاعلية. وتعد هذه الاستراتيجية مكملة لغيرها من الاستراتيجيات القائمة في دولة قطر كاستراتيجية المخطط الشمولي، والنقل المستدام، وإدارة الطلب على النقل.

- الاستراتيجية الوطنية للتوحد (٢٠١٧-٢٠٢١)، والتي تهدف إلى وضع نهج شامل ومتكامل لرعاية الأفراد ذوي التوحد من مختلف الأعمار.
- استراتيجية التنمية الوطنية الثانية ٢٠١٨-٢٠٢٢ تأتي متفقة مع أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

- هناك أربعة عوامل تمكينيه تشكل ركيزة التنمية الاجتماعية في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. والتي وضعت سياسة اجتماعية متكاملة لدولة قطر. تتمثل تلك العوامل التمكينية الرئيسية في قطاع استراتيجية الحماية الاجتماعية في استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ وهم أولا الحماية الاجتماعية والتماسك الأسري وتمكين المرأة، ثانيا السلامة العامة والأمن، ثالثا الثقافة والرياضة وأخيرا التعاون الدولي.

عاشراً :الاجراءات التي اتخذتها دولة قطر في السنوات الخمس الأخيرة لمنع العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له والذي تيسره التكنولوجيا (التحرش الجنسي عبر الانترنت والمطاردة عبر الانترنت والمشاركة غير الرضائية للصور الحميمة)، ومدى تنفيذ منهاج بيجين:

- تؤكد دولة قطر أن النهوض بالمرأة وتمكينها من ممارسة كافة حقوقها يحظى باهتمام كبير على كافة المستويات، فقد انضمت الدولة إلى البروتوكولات الدولية الخاصة بمكافحة العنف ضد المرأة بكافة أشكاله ومكافحة الاتجار بالبشر، وصادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، كما وافقت على الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وعلى البروتوكول الملحق بالاتفاقية والخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال عام ٢٠٠٩.
- كما تعمل الدولة من خلال مؤسساتها على مناهضة التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء، وتركز على الخبرات والممارسات الجيدة وتقييم الإنجازات وتحديد التحديات الراهنة، والبحث عن الوسائل التي تعمل على تسريع تنفيذ الالتزامات والتدابير القائمة على إنهاء العنف ضد المرأة.
- وقد أخذت دولة قطر على عاتقها حماية الفتيات والنساء على حد سواء ويتضح ذلك من خلال تنفيذ ما جاء في الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة و تبادل الخبرات والتحاور والاطلاع على تجارب الدول والدروس المستفادة.
- كما أن المواد (٣٤-٣٥) من الدستور القطري لعام ٢٠٠٤ تؤكد على مبدأ المساواة أمام القانون بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الجنس، ففي مجال التشريعات الوطنية سنت

الدولة مجموعة من القوانين التي ركزت على حماية المرأة من كل أسباب الضرر والعنف أو الاتجار بها وراجعت عددا آخر منها، ومن أهمها قانون الأسرة وقانون مكافحة الاتجار بالبشر.

- كما أن دولة قطر نجحت في إدماج قضايا النوع الاجتماعي ومنها قضايا العنف ضد المرأة في السياسات والخطط الوطنية، وتبنت سياسات عملية في التصدي لها من خلال إنشاء أجهزة حكومية مختصة ودعم المنظمات غير الحكومية، وتشكل وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية الآلية المؤسسية المعنية بإدماج قضايا الأسرة بشكل عام والمرأة بشكل خاص في الاستراتيجيات الوطنية والمحرك الأساسي لها من خلال الشراكات مع المؤسسات المعنية.
- علماً بأن آلية الدمج تطورت من مجرد محاور وفصول خاصة بالمرأة إلى دمج جميع القضايا في كافة القطاعات وذلك في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية الوطنية بقطاعيها التماسك الأسري وتمكين المرأة والحماية الاجتماعية، إضافة إلى الاستراتيجية العامة للأسرة، كما تساهم مؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بمتابعة قضايا المرأة وشؤونها في التوعية والحد من العنف على النساء والفتيات منها مركز الاستشارات العائلية والمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة والمؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر، وشهدت هذه المؤسسات توسعاً وتنوعاً في خدماتها وإقبالاً متزايداً من الفئات المستهدفة وهو مؤشر على نجاح هذه المؤسسات في كسب ثقة المجتمع وفعالية آلياتها، ووضعت تدابير تنفيذية لتقليل العنف ضد المرأة، إضافة إلى التوسع في عدد وتوزيع مراكز الحماية والإيواء وإنشاء مكاتب فرعية لها في المؤسسات التي تتكامل معها في الخدمات، منها إنشاء مكاتب لمؤسسة حماية الطفل والمرأة في كل من إدارة أمن العاصمة بوزارة الداخلية ومؤسسة حمد الطبية ومكتب للتأهيل الاجتماعي في النيابة العامة وآخر للاستشارات العائلية بمبنى المحاكم، إضافة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية ومكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية، وتهدف لتنفيذ ومتابعة برامج وأنشطة الاستراتيجيات والبروتوكولات الدولية ذات العلاقة والتشريعات الوطنية التي تهتم بحقوق الإنسان بصورة عامة والمرأة بصورة خاصة بصورة تكاملية.
- كما شهدت دولة قطر إطلاق العديد من المبادرات والشراكات فيما يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة، فقامت وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية بمراجعة وتطوير التشريعات ذات الصلة بالعنف الأسري وأخرى لتطوير إحصاءات العنف الأسري بمشاركة الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة، كما تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع المؤسسات والجهات المختصة ومنها اللجنة الوطنية لحقوق الانسان هدفها نشر اتفاقية "سيداو" واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنظيم فعاليات نوعية كالندوات وورش العمل المختصة والحملات الإعلامية
- وقد قطعت دولة قطر شوطاً كبيراً في قضية مكافحة العنف ضد المرأة، وحرصت على الانضمام للبروتوكولات الدولية بشأن ذلك، كما أصدرت التشريعات الوطنية المعنية، وطورت بعض مواد التشريعات السارية.

إحدى عشر: الإجراءات التي اتخذتها دولة قطر في السنوات الخمس الأخيرة لمعالجة تصوير النساء والفتيات و/ أو التمييز و/ أو التحيز ضد المرأة في وسائل الاعلام:

شهدت دولة قطر إطلاق العديد من المبادرات والشراكات فيما يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة، حيث تم تطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة بالعنف الأسري وأخرى لتطوير إحصاءات العنف الأسري بمشاركة الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة، كما تم توقيع مذكرات تفاهم مع الجهات المختصة بالدولة مثل اللجنة الوطنية لحقوق الانسان هدفها نشر اتفاقية "سيداو" واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنظيم فعاليات نوعية كالندوات وورش العمل المختصة والحملات الإعلامية مثل حملة "أوقفوا الصمت" التي خاطبت التحرش الجنسي واستهدفت الجنسين، ودمج قضية العنف ضد المرأة في الخطب الدينية من خلال منابر المساجد وتنفيذ مسيرة عامة للتوعية بالعنف ضد المرأة، إضافة إلى استخدام تقنيات التواصل الاجتماعي المختلفة لنشر الوعي ضد العنف الأسري.

اثني عشر: الآليات التي اتخذتها الدولة خلال السنوات الخمس الماضية والتي تم تصميمها خصيصاً للتصدي للعنف ضد مجموعات معينة من النساء اللواتي يواجهن اشكالاً متعددة من التمييز:

تبنت دولة قطر سياسات عملية في تصديها لمشكلة العنف ضد المرأة من خلال إنشاء مؤسسات مستقلة متخصصة للتصدي لهذه الظاهرة، وهي إدارة شؤون الأسرة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، والمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة والمؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر. وإنشاء دور لإيواء النساء المتعرضات للعنف هي الدار القطرية للإيواء والرعاية الإنسانية لإيواء ضحايا الاتجار بالبشر وتقديم الحماية والرعاية لهم، ودار الأمان لإيواء المتعرضين للعنف من النساء والأطفال. كما افتتح مكتب للمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة بقسم الطوارئ والحوادث بمستشفى حمد العام.

وافتتحت وزراه الداخلية في مكتب خاص للتعامل مع حالات العنف الأسري والعنف ضد المرأة يتجاوز الأطر الأمنية التقليدية للتعامل مع تلك الحالات وتوفير دعم اجتماعي وتربوي ونفسي للضحايا.

و قد أجري العديد من الدراسات المسحية حول مشكلة العنف ضد المرأة هي (العنف ضد المرأة في المجتمع القطري) عام ٢٠١٤ و(العنف ضد المتزوجات – حالة قطر) في عام ٢٠١٦، ونفذهما وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، ودراسة (العنف الأسري – مسح بالعينة على بعض الأسر القطرية) عام ٢٠١٧ ونفذتها إدارة شؤون الأسرة بوزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية. كما قامت المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر بإعداد دراسة العمالة المنزلية (الواقع والمشكلات – الآثار الحلول).

ثالث عشر: أولويات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومدى ارتباطها بتنفيذ منهاج بيجين:

تؤكد دولة قطر أن أهداف التنمية الشاملة والمستدامة يشغل حيزا هاما على قمة أولوياتها، وقد حددت "رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠" الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، والبشرية والبيئية الرئيسية للبلاد، كما أكدت دولة قطر أنها قامت، في إطار سعيها لبناء نظام كفء وفعال لرصد ومتابعة تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بمواءمة أهداف وغايات هذه الخطة مع أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية ٢٠١٨-٢٠٢٢ للدولة، وقامت بتطوير نظام للرصد والمتابعة.

إن دولة قطر استطاعت أن تحقق أغلب أهداف التنمية المستدامة وغاياتها لاسيما المرتبطة بالقضاء على الفقر والجوع وتأمين الصحة والتعليم الجيدين، وتوفير المياه والطاقة النظيفة بأسعار معقولة، وفرص العمل اللائقة، والحد من أوجه عدم المساواة وتحقيق العدالة والسلام، وبناء المدن والمجتمعات المستدامة الخالية من التهميش والجريمة، كما أوضح التقرير بأن الدولة تبذل جهوداً للحد من آثار التغير المناخي، والتقليل من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين، فضلاً عن جهودها في حماية النظم الايكولوجية، وتنشيط الشراكة العالمية في التنمية وتعزيز وسائل تنفيذها .

علماً بأن مسؤولية تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وفق الغايات الموضوعة، وضمان حصول تقدم اقتصادي واجتماعي منشود يحافظ على البيئة بدولة قطر، في مسؤولية تضامنية وتشاركية بين القطاعات الثلاثة الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني المسؤولة جميعها عن تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨ — ٢٠٢٢) واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (٢٠٢٣-٢٠٢٧).

رابع عشر: الآليات الرسمية القائمة لمختلف الجهات المعنية للمشاركة بدولة قطر في تنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠:

- لدى جهاز التخطيط والاحصاء فريق عمل يسمى فريق عمل مؤشرات أجندة التنمية المستدامة والذي يعمل على متابعة رصد مؤشرات أجندة التنمية المستدامة ويعمل الآن على مشروع "النظام الموحد لمؤشرات التنمية المستدامة". هذا النظام سيكون منصة وطنية لرصد ومتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.
- اصدر جهاز التخطيط والاحصاء تقرير "أهداف التنمية المستدامة في دولة قطر ٢٠١٦" يهدف التقرير الى رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وتحديث البيانات الوطنية في قواعد المنظمات والهيئات الدولية، علاوة على إعداد مرجع لصناع القرار وواضعي السياسات التنموية المختلفة، لكي يساعدهم على تحديد الإجراءات المطلوبة لإحراز التقدم في مجالات التنمية المستدامة واعداد تقييم لما تم تحقيقه من انجازات في المؤشرات المختلفة. وتناول التقرير اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وتقييم مدى تحقق الهدف والغايات من خلال المؤشرات المعتمدة من قبل الأمم المتحدة. وتم الاعتماد في التقرير على بيانات الفترة (٢٠١٢-٢٠١٦) من خلال التعداد العام للسكان والمساكن ومسوح القوى العاملة السنوية ومسحي إنفاق ودخل الأسرة والبحث العلمي والتطوير، علاوة على بيانات الإحصائيات الاقتصادية السنوية. وكذلك بيانات السجلات الإدارية من الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة.

خامس عشر: رصد التقدم المحرز في اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بدولة قطر خلال السنوات الخمس الأخيرة:

- تم تشكيل فريق عمل مؤشرات التنمية المستدامة والذي يحتوي على مجموعات عمل تخصصية بغية تطوير إطار لمجموعة مؤشرات وطنية رئيسية تستخدم في قياس التقدم الذي تحرزه استراتيجية التنمية الوطنية٢٠١٨-٢٠٢٢، ولا سيما الاستراتيجيات القطاعية المكونة

لاستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢. ويشتمل إطار مؤشرات التنمية الوطنية على العديد من مؤشرات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

- المؤشرات الوطنية تم تحديدها بناء على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة بدولة قطر وذلك بالتشاور مع الشركاء من كافة القطاعات.
- أصدر جهاز التخطيط والاحصاء تقرير "أهداف التنمية المستدامة في دولة قطر ٢٠١٦" يهدف التقرير الى رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وتحديث البيانات الوطنية في قواعد المنظمات والهيئات الدولية، علاوة على إعداد مرجع لصناع القرار وواضعي السياسات التنموية المختلفة، لكي يساعدهم على تحديد الإجراءات المطلوبة لإحراز التقدم في مجالات التنمية المستدامة واعداد تقييم لما تم تحقيقه من انجازات في المؤشرات المختلفة. وتناول التقرير اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وتقييم مدى تحقق الهدف والغايات من خلال المؤشرات المعتمدة من قبل الأمم المتحدة. وتم الاعتماد في التقرير على بيانات الفترة (٢٠١٢-٢٠١٦) من خلال التعداد العام للسكان والمساكن ومسوح القوى العاملة السنوية ومسحي إنفاق ودخل الأسرة والبحث العلمي والتطوير، علاوة على بيانات الإحصائيات الاقتصادية السنوية. وكذلك بيانات السجلات الإدارية من الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة.

القسم الرابع: التقدم المحرز بشأن البيانات المصنفة حسب الجنس وإحصاءات الجنسين خلال السنوات الخمس الأخيرة وربط عملية تنفيذ منهاج بيجين بالتنفيذ المستجيب لمنظور المساواة بين الجنسين لخطة عمل التنمية المستدامة ٢٠٣٠:

يحتل الهدف الخامس المعني " بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات" أولوية رئيسية في أجندة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ في دولة قطر ، إذ وضعت قضايا المرأة والعدالة بين الجنسين في قلب مفاهيم التنمية المستدامة وربطت بين وضع المرأة ورفاهها مع مستوى التنمية المستدامة بشكل مباشر، "فنجد أن أجندة التنمية تناولت قضايا المرأة ضمن عشرة أهداف، منها الهدف الخامس الذي خُصص لتمكين المرأة وللمساواة بين الجنسين وضمن تسعة أهداف أخرى تتناول مختلف الآفاق التنموية والحياتية مما يؤكد على الأهمية الخاصة التي توليها الأجندة لقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين "

علماً بأن أهداف التنمية المستدامة ومخرجاتها لن تستثني أحدا. وأن قضايا وتطلعات المرأة لا يجب أن تقتصر فقط على الهدف الخامس، وإنما لا بد ان تكون ضمن بقية الأهداف الستة عشرة للخطة"، علماً بأن الأهداف العالمية حول المساواة بين الجنسين توضح العلاقة والترابط بين كل من أهداف التنمية المستدامة ومنهاج عمل بيجن .

تبنت دولة قطر سياسة واضحة لتعزيز وتمكين المرأة في الميادين كافة، وهذا ما تمت الإشارة إليه في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ التي اكدت على "تعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والسياسية وخاصة المتعلقة بصناعة القرار ". كما أكدت على "زيادة فرص العمل أمام المرأة القطرية ودعمها مهنياً". وبالنسبة للإحصاءات دولة قطر أولت اهتمام خاص بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) واصدرت تقرير يسمى (أهداف التنمية المستدامة

في دولة قطر ٢٠١٦) احتوت على احصائات غطت جميع غايات الهدف الخامس. فدولة قطر في جميع تقاريرها الاحصائية تهتم برصد بيانات خاصة بالمرأة وذلك يشمل تعداد السكان ومسح القوى العاملة والنشرات السنوية الخاصة بالتعليم وبالخدمات الصحية والحيوية والمواليد والوفيات والزواج والطلاق وغيرها.
كما تعتبر جميع غايات الهدف ٥ من أولويات دولة قطر لتعزيز إحصاءات الجنسين الوطنية خلال السنوات الخمس القادمة، ويتمثل ذلك في مصادقة دولة قطر على اتفاقية سيداو والاستراتيجية القطاعية للحماية الاجتماعية ضمن استراتيجية التنمية الوطنية الثانية ٢٠١٨-٢٠٢٢.
الجدير بالذكر بأنه البيانات المتعلقة بمؤشر الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالجنسين قد تم جمعها من خلال تقرير أهداف التنمية المستدامة في دولة قطر ٢٠١٦ ويتم حاليا تجديد البيانات لإصدار نسخة ٢٠١٩.
ويتم عمل مسوحات رئيسية بشكل روتيني في الدولة وتشمل على سبيل المثال لا الحصر التعداد العام للسكان والمساكن ومسوح القوى العاملة السنوية ومسحي إنفاق ودخل الأسرة والبحث العلمي والتطوير، علاوة على بيانات الإحصائيات الاقتصادية السنوية. وكذلك بيانات السجلات الإدارية من الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة. مسح القوى العاملة.